

54

2018

الربع الثاني

# المراقب الاقتصادي

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)  
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني  
سلطة النقد الفلسطينية  
هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

# المراقب الاقتصادي عدد 54 / 2018 Economic Monitor Issue 54/2018

المحرر: د. نعمان كنفاني - معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:

سلام صلاح - منسق عام (ماس)

أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية

د. بشار ابو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

حقوق الطبع والنشر محفوظة © تشرين الثاني 2018  
لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت الكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك إلا بموافقة  
معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

النسخة الانجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي. [http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c\\_type=2](http://www.mas.ps/category.php?id=4695y18069Y4695&c_type=2)

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

ص. ب 1911، القدس و.ص. ب 2426، رام الله

تلفون: +972-2-2987053/4

فاكس: +972-2-2987055

بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الالكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

ص.ب 1647، رام الله

تلفون: +972-2-2982700

فاكس: +972-2-2982710

بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps

الصفحة الالكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية

ص.ب 452، رام الله

هاتف: +972-2-2409920

فاكس: +972-2-2409922

بريد إلكتروني: info@pma.ps

الصفحة الالكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

ص.ب 4041، البيرة - فلسطين

هاتف: +972-2-2946946

فاكس: +972-2-2946947

الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps

بريد إلكتروني: info@pcma.ps

تم إعداد هذا العدد بدعم من:

فلسطين للتنمية  
Palestine For Development  
PIF Social Investment Subsidiary



الصندوق العربي للإنماء  
الاقتصادي والاجتماعي

تشرين الثاني، 2018

## الربع الثاني 2018 باختصار:

- الناتج المحلي الإجمالي: تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.8% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق بالأسعار الثابتة لعام 2015، نتيجة التراجع بنسبة 0.1% في الضفة الغربية وتراجع بمقدار 2.8% في قطاع غزة. وانعكس هذا في انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي بنحو 0.7% في الضفة و3.5% في القطاع.
- التشغيل والبطالة: ارتفع معدّل البطالة في فلسطين في الربع الثاني 2018 بنحو نقطتين مئويتين عمّا كان عليه في الربع السابق. ووصل إلى 32.4% (19.1% في الضفة و53.7% في القطاع). كما وصلت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجور في فلسطين إلى 33.0% (40.7% بين الإناث، و31.3% بين الذكور).
- المالية العامة: بلغ الإنفاق العام خلال الربع الثاني من العام 2018 نحو 3.4 مليار شيكل. كما بلغ التمويل الخارجي لدعم الموازنة نحو 482.1 مليون شيكل (49% منها من الدول العربية). بالمقابل، بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال هذا الربع 578.6 مليون شيكل. وتراجع الدين العام بنحو 3.3% مقارنة بالربع السابق ليبلغ نحو 2.4 مليار دولار.
- المصارف: ارتفعت التسهيلات الائتمانية في الربع الثاني 2018 بنحو 1% مقارنة مع الربع الأول من العام نفسه لتصل إلى نحو 8.3 مليار دولار، و16% منها للقطاع العام.
- بورصة فلسطين: بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.78 مليار دولار، مرتفعةً بما نسبته 4% مقارنة مع نهاية الربع الثاني في العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 540.67 نقطة وهو مستوى قريب من المستوى نهاية الربع الثاني 2017.
- السيارات: وصل عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية 6,978 سيارة في الربع الثاني 2018.
- التضخم والأسعار: بلغ معدّل التضخم في فلسطين 0.26% في الربع الثاني مقارنة بالربع السابق. ويعبّر هذا عن الانخفاض في القوة الشرائية لمن يتلقون ويصرفون دخلهم بعملة الشيكّل. أمّا الذين يتلقون دخلهم بالدولار والدينار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكّل، فإنّ قوتهم الشرائية ارتفعت بنحو 2.9%.
- ميزان المدفوعات: وصل عجز ميزان المدفوعات في الربع الثاني 2018 إلى 373.3 مليون دولار نتيجة عجز في الميزان التجاري (1.4 مليار دولار)، مقابل فائض في ميزان الدخل (603.7 مليون دولار)، وفائض في ميزان التحويلات الجارية (450.2 مليون دولار).

ملاحظة: نلجأ في المراقب الى تقريب النسب إلى أقرب عدد صحيح ما عدا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والأسعار والتضخم، ومعدلات الفائدة.

## المحتويات:

- 2 الناتج المحلي الإجمالي
- 3 سوق العمل
  - صندوق 1 - الإناث المتعلّقات في فلسطين: ثروة غير مستغلة
- 7 المالية العامة
  - صندوق 2 - أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني
- 10 القطاع المالي المصرفي
  - صندوق 3 - تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في فلسطين
  - صندوق 4 - قانون الحد من استخدام النقد في إسرائيل
- 16 القطاع المالي غير المصرفي
  - صندوق 5 - المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع التأمين
- 18 مؤشرات الاستثمار
  - صندوق 6 - أثر عقبات الطرق على الإضاءة الليلية والإنتاج في الضفة الغربية
- 20 الأسعار والتضخم
  - صندوق 7 - مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل
- 23 التجارة الخارجية
- 25 مفاهيم وتعاريف اقتصادية
  - المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility, CSR)
- المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين
  - 2013 - 2018



هيئة سوق رأس المال الفلسطينية  
Palestine Capital Market Authority



سلطة النقد الفلسطينية



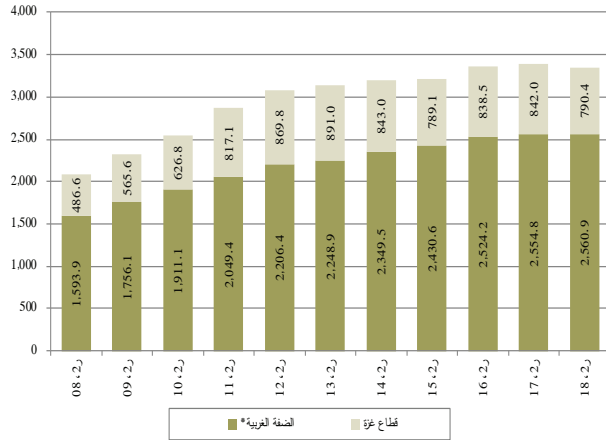
الجهاز المركزي  
للإحصاء الفلسطيني



معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

1- الناتج المحلي الإجمالي<sup>1</sup>

شكل 1-1: الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* حسب المنطقة في أرباع متناظرة (أسعار 2015 الثابتة) (مليون دولار)



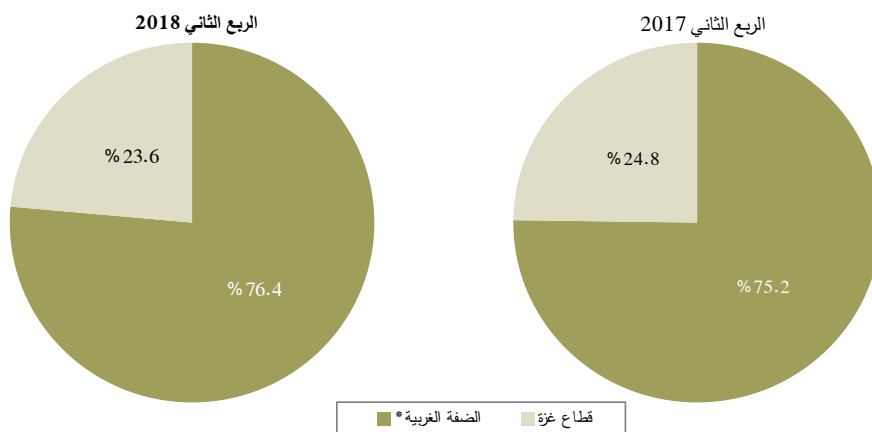
(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967

حصّة قطاع غزة بمقدار 1.2 نقطة مئوية في الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع الثاني 2017، وتبلغ حصّة القطاع الآن 23.6% فقط أي أقل من ربع الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين (انظر الشكل 1-2). كما ارتفعت الفجوة أيضاً بين حصّة الفرد من الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة في الربع الثاني بمقدار 8 دولارات مقارنة بالربع السابق وبنحو 20 دولاراً مقارنة بالربع المناظر 2017، ووصلت إلى 563.7 دولار. أي أنّ حصّة الفرد في قطاع غزة من الناتج المحلي لا تزيد على 42% من حصّة الفرد في الضفة الغربية (انظر الشكل 1-2).

## بنية الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت حصّة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين بنحو 0.4 نقطة مئوية بين الربع الثاني 2018 والربع الأول 2018 نتيجة ارتفاع مساهمة قطاع الصناعة والزراعة. كما ارتفعت حصّة قطاعات التجارة والنقل والمعلومات والمالية

شكل 1-2: توزّع الناتج المحلي الإجمالي بين الضفة الغربية\* وقطاع غزة (مليون دولار بأسعار 2015 الثابتة) (%)



(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967

شهد الناتج المحلي الإجمالي، أي القيمة النقدية لكافة البضائع والخدمات التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الفلسطيني، انخفاضاً بنحو 0.8% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 3,351.3 مليون دولار (مقاساً بالأسعار الثابتة لعام 2015). وتوزّع الناتج المحلي بين 76.4% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة. كما توزع التراجع بين 0.1% في الضفة الغربية مقابل تراجع بمقدار 2.8% في قطاع غزة. أمّا بالنسبة للتغير خلال العام بين الربعين المتناظرين (ر2، 2018 مع ر2، 2017) فلقد بلغت نسبة التراجع 1.3% في فلسطين، بواقع نمو 0.2% في الضفة وتراجع 6.1% في القطاع (انظر الشكل 1-1).

أدى الانخفاض في الناتج المحلي في الربع الثاني، مصحوباً مع الزيادة في عدد السكان، إلى انخفاض حصّة الفرد من الناتج المحلي بنحو 1.4% في ربع السنة الثاني 2018 مقارنة مع الربع السابق. كذلك عند المقارنة بين الربعين المتناظرين كان هناك انخفاض في حصّة الفرد بنسبة 3.9% في الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع الثاني 2017 (انظر الجدول 1-1).

جدول 1-1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015) (دولار)

الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	
2018	2018	2017	
735.8	746.2	765.3	فلسطين
974.1	980.9	994.3	- الضفة الغربية
410.4	425.3	450.4	- قطاع غزة

(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967.

## الفجوة بين الناتج المحلي في الضفة والقطاع

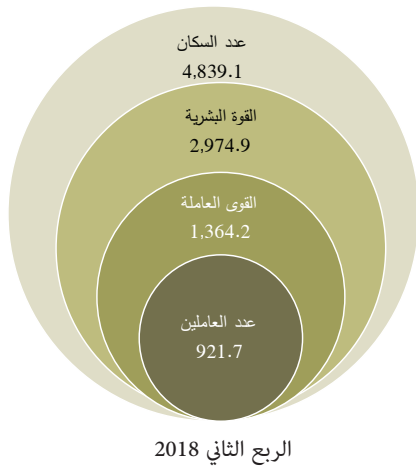
اتّسعت الفجوة بين مساهمة الضفة الغربية ومساهمة القطاع في الناتج المحلي لفلسطين (انظر الشكل 1-1)، إذ انخفضت

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. إحصاءات الحسابات القومية الربعية، 2008-2018. رام الله، فلسطين.

## 2- سوق العمل<sup>1 2</sup>

القوة البشرية، حسب تعريف الجهاز المركزي للإحصاء، هي عدد السكان الذين تزيد أعمارهم على 15 سنة. بلغت القوة البشرية في فلسطين نحو 2,975 ألف شخص في الربع الثاني 2018. أما القوى العاملة، وهي عدد الأشخاص العاملين والذين يبحثون عن عمل، فلقد بلغ 1,364 ألف. وتتوزع القوى العاملة بين العاملين والعاطلين عن العمل. وعلى ذلك فإنّ الفارق بين القوى العاملة وعدد العاملين يقيس أعداد العاطلين. ويوضح الشكل 1-2 العلاقة بين هذه المتغيرات مع عدد السكان الكلي، في الربع الثاني 2018.

شكل 1-2: عدد السكان والقوة البشرية وعدد العاملين في فلسطين (الربع الثاني 2018)، ألف شخص



يلاحظ من الشكل (1-2) أنّ نسبة المشاركة في سوق العمل الفلسطيني (أي نسبة القوى العاملة إلى القوة البشرية) تبلغ نحو 46% في فلسطين. وتعبّر هذه النسبة عن مدى انخراط السكان فوق عمر 15 سنة في سوق العمل. ونسبة المشاركة هذه في فلسطين مشابهة للمعدل العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث تبلغ في تركيا مثلاً 48%. ولكنها منخفضة مقارنة مع المستويات العالمية، إذ تبلغ في دول أمريكا اللاتينية 63%، و61% في كوريا الجنوبية.<sup>3</sup> وهذا بالأساس يعود إلى انخفاض مشاركة النساء في سوق العمل في فلسطين (كما تم نقاشه بالتفصيل في الصندوق رقم 2 في المراقب الاقتصادي الربعي عدد 51).

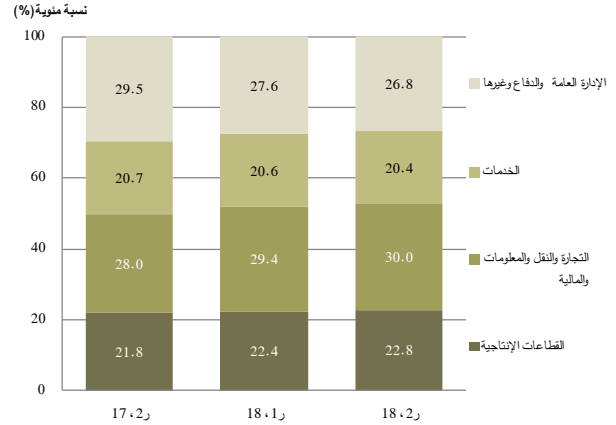
## توزيع العمالة

انخفض عدد العاملين في فلسطين بمقدار 1.5% بين الربع الأول 2018 والربع الثاني 2018 (انخفاض بنسبة 8% في القطاع مقابل ارتفاع بنحو 1% في الضفة). ووصل عدد العاملين إلى 921.7 ألف توزعوا، حسب مكان العمل، بين 60% في الضفة و27% في القطاع و14% (أو نحو 126 ألف) عامل في إسرائيل والمستعمرات. أمّا

- 1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، مسح القوى العاملة، رام الله-فلسطين
- 2- أشرفت على تحرير قسم العمل الدكتور سامية البطمة، جامعة بير زيت. واستفاد هذا الجزء من المراقب من دعم مادي من منظمة العمل الدولية (ILO) بهدف تطوير تحليلات سوق العمل الفلسطيني وزيادة معرفة أصحاب القرار والجمهور بمواصفات ومشكلات هذا القطاع.
- 3- قاعدة بيانات البنك الدولي.

مقابل انخفاض في حصة قطاع الإدارة والأمن وانخفاض في حصة قطاع الخدمات بشكل طفيف (انظر الشكل 1-3).

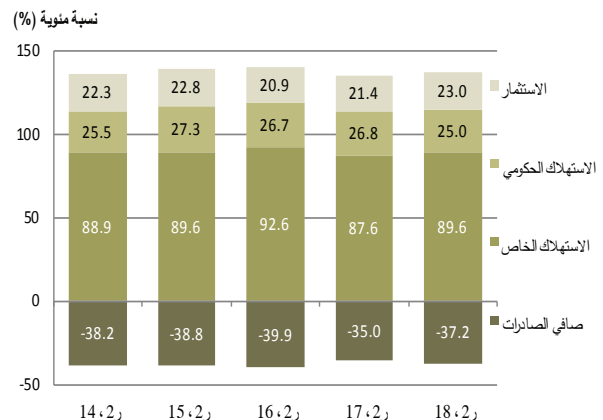
شكل 1-3: التوزيع المئوي لمساهمات الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)



## الإنفاق على الناتج المحلي

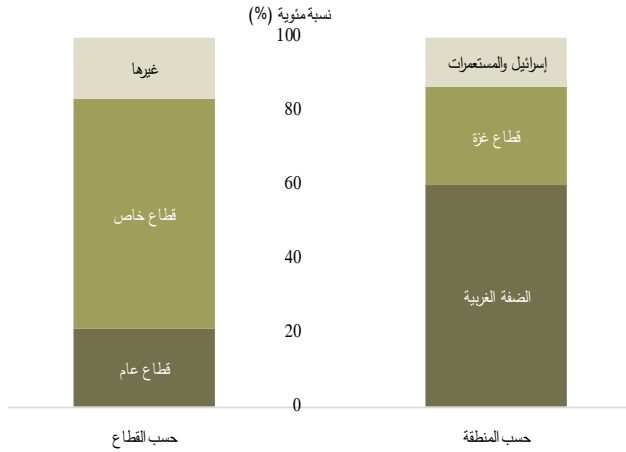
بلغ التراجع المطلق في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بين الربع الثاني 2018 والربع الثاني 2017 نحو 45.5 مليون دولار (وهو ما يمثل تراجعاً بمقدار 1.3% كما جاء أعلاه). وتحقق هذا نتيجة انخفاض الإنفاق الاستهلاكي النهائي (الحكومي والخاص) بمقدار 47.7 مليون دولار، وارتفاع الاستثمار بنحو 42 مليون دولار. كما حدث انخفاض في صافي الصادرات (أي في الصادرات مطروحاً منها قيمة الواردات) بمقدار 58.4 مليون دولار (انظر الشكل 1-4 الذي يصور بنود الإنفاق على الناتج المحلي بالنسب المئوية).

شكل 1-4: نسب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين\* (أسعار ثابتة، سنة الأساس 2015)

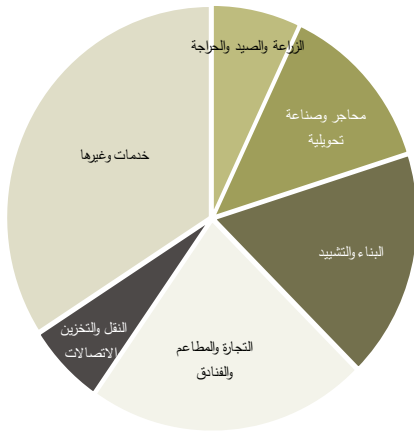


(\*) البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967. مجموع النسب لا يساوي 100% وذلك يعود إلى بند صافي السهو والخطأ.

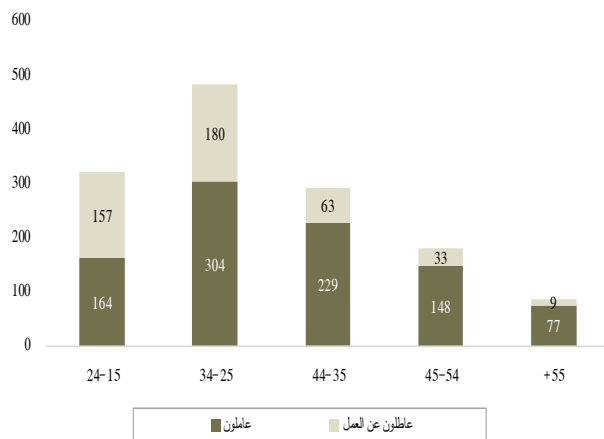
شكل 2-2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل وحسب القطاع للربع الثاني 2018



شكل 2-3: التوزيع النسبي للعاملين من فلسطين حسب النشاط الاقتصادي الربع الثاني 2018 (بما فيهم العاملين في إسرائيل والمستعمرات) %



شكل 2-4: أعداد العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب الفئة العمرية (ألف شخص) (الربع الثاني 2018)



بالنسبة لتوزيع العاملين حسب القطاع في الربع الثاني 2018، فإن أكثر من خمس العاملين يعملون في القطاع العام، وترتفع هذه النسبة إلى نحو 36% في قطاع غزة. (انظر الشكل 2-2).

بلغت نسبة العاملين في قطاعات الخدمات في فلسطين في الربع الثاني 2018 نحو 34% (انظر الشكل 2-3). ولكن نسبة العاملين في الخدمات وصلت إلى 52% في قطاع غزة. كما بلغت حصة البناء والتشييد 22% من العاملين في الضفة ولكن أقل من 4% في قطاع غزة. في حين تقاربت نسبة تشغيل العاملين في التجارة والمطاعم والفنادق في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حوالي 22%، و23% على التوالي.

## البطالة

بلغ عدد العاطلين عن العمل في الربع الثاني 2018 في فلسطين 442.5 ألف شخص. أما معدّل البطالة (أي نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد الأفراد في القوى العاملة) فلقد وصل إلى 32% في الربع الثاني 2018، وهو أعلى بنحو 3 نقاط مئوية عما كان عليه في الربع المناظر من العام 2017، وأعلى بنحو نقطتين مئويتين عن الربع السابق. وجاء الارتفاع في معدّل البطالة في فلسطين بين الربعين المتناظرين نتيجة ارتفاعها بشكل كبير في قطاع غزة مقابل انخفاضها في الضفة الغربية (انظر الجدول 1-2).

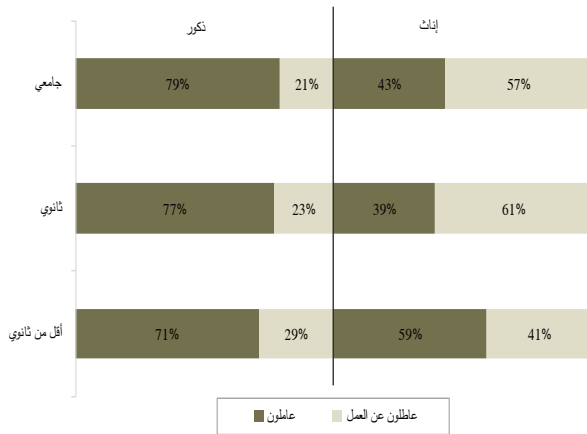
جدول 1-2: معدل البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في فلسطين حسب المنطقة والجنس (%)

	ر.2، 2018	ر.1، 2018	ر.2، 2017	
الضفة الغربية	16.0	15.9	16.7	ذكور
	31.8	28.7	35.7	إناث
	19.1	18.3	20.3	المجموع
قطاع غزة	44.5	41.1	36.4	ذكور
	78.3	71.5	71.5	إناث
	53.7	49.1	44.2	المجموع
فلسطين	26.4	25.0	23.9	ذكور
	53.7	48.9	50.4	إناث
	32.4	30.2	29.2	المجموع

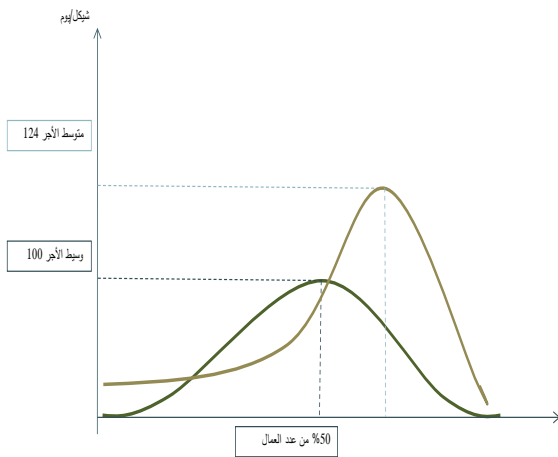
من بين أبرز مواصفات البطالة في فلسطين التالي: (1) أن هناك تبايناً كبيراً في معدل البطالة بين قطاع غزة والضفة الغربية يصل إلى أكثر من 34 نقطة مئوية كما يوضح الجدول 1-2. وهذا التباين مزمّن بسبب اختلاف الشروط الديمغرافية والجغرافية والإقتصادية بين الإقليمين. ولكن الفجوة بين معدلي البطالة توسعت بشكل كبير منذ العام 2000 حين كانت لا تزيد على 7 نقاط مئوية. ويعود السبب في ذلك إلى الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة والحصار الإقتصادي والبشري المفروض على القطاع.

(2) أن البطالة مرتفعة في أوساط الشباب مقارنة بمستواها العام: بلغ معدل البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة 49%، (79% للإناث، 42% للذكور). وهذا يؤشّر على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل (انظر الشكل 2-4 وراجع الصندوق عن

شكل 2-5: نسب العاملين والعاطلين عن العمل في فلسطين حسب المستوى التعليمي والجنس (%) (الربع الثاني 2018)



شكل 2-6: رسم توضيحي للفرق بين متوسط ووسيط الأجر



### الحد الأدنى للأجور

بلغت نسبة الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من 1,450 شيكل (وهو الحد الأدنى للأجور في فلسطين) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في فلسطين خلال الربع الثاني 2018 نحو 33% (41% بين الإناث، و31% بين الذكور). كما بلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتقاضاه هؤلاء 795 شيكل. أما عند المقارنة بين الضفة والقطاع فإن 13% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص في الضفة الغربية يتقاضون أجراً أقل من الحد الأدنى مقابل 79% في قطاع غزة (انظر الجدول 2-3 في الصفحة التالية).

### عمالة الأطفال

انخفضت عمالة الأطفال في الربع الثاني 2018 في فلسطين مقارنة مع الربع السابق بشكل طفيف ووصلت إلى 2.5% (من إجمالي عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 10-17 سنة) مقارنة مع 2.7% في الربع السابق. وتوزعت النسبة بين 3.3% في الضفة الغربية مقابل 1.4% في قطاع غزة.

”مسح انتقال الشباب من التعليم الى سوق العمل“ في العدد 47 من المراقب من أجل معلومات أكثر عن بطالة الشباب).

3) أن البطالة تزداد مع نقص التعليم بالنسبة للذكور، ولكن الأمر معكوس عند الإناث (انظر الشكل 2-5): بلغ معدّل البطالة في الربع الثاني 2018 نحو 29% عند الذكور الحاصلين على تعليم أقل من الثانوي، بينما بلغ 21% عند ذوي التعليم الجامعي. أما بالنسبة للإناث فإنّ معدل بطالة ذوات التعليم الجامعي بلغت 57% مقابل 41% فقط بين اللواتي حصلن على تعليم أقل من الثانوي (انظر الشكل 2-5). ولكن من المهم التأكيد على أنّ ارتفاع بطالة الإناث المتعلّمات يعود على المعدل المرتفع بشكل ملحوظ في نسبة مشاركة ذوات التعليم العالي في سوق العمل مقارنة بذوات التعليم المتدني (راجع الصندوق رقم 1 في العدد 53) الذي يشرح ويبرهن على هذه الظاهرة المهمة).

### الأجور

بلغ متوسط الأجر اليومي للعاملين من فلسطين 124.0 شيكل في الربع الثاني 2018. ولكنّ هذا الرقم المتوسط يخفي تبايناً كبيراً، أولاً بين متوسط أجر العاملين في الضفة والقطاع من جهة وبين متوسط أجر عمال الضفة العاملين في إسرائيل والمستعمرات من جهة ثانية. وثانياً، بين متوسط الأجر في الضفة الغربية والأجر في قطاع غزة (انظر الجدول 2-2).

تُشير الأرقام إلى أنّ متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو أربعة أضعاف أجر العاملين في قطاع غزة. لا بل إنّ الهوة تتسع أكثر عند أخذ الأجر الوسيط. والأجر الوسيط له دلالة أعلى وأفضل من الأجر المتوسط، لأنه يعبر عن المستوى الذي يحصل نصف العاملين على أجر أعلى منه، والنصف الآخر على أجر أدنى منه، في حين يخفي الأجر المتوسط التباين الكبير بين العمال ذوي الأجر المرتفع والأجر المنخفض (انظر الشكل 2-6 لتوضيح الفرق بين المؤشرين، ولاحظ كيف يتأثر متوسط الأجر بوجود عدد محدود من العاملين ذوي الأجر المرتفع نسبياً). ومن الملفت للنظر أنّ وسيط الأجر في قطاع غزة أقل من نصف وسيط الأجر في الضفة الغربية (انظر الجدول 2-2).

ارتفع متوسط الأجر اليومي لكافة العاملين بمقدار 4.2 شيكل بين الربع الأول والربع الثاني 2018، نتيجة ارتفاع متوسط أجر العاملين في الضفة الغربية (بمقدار 1.5 شيكل) وارتفاعه في إسرائيل والمستعمرات (5.4 شيكل) وارتفاعه في قطاع غزة (0.5 شيكل).

جدول 2-2: متوسط ووسيط الأجر اليومي بالشيكال للمستخدمين معلومي الأجر في فلسطين (الربع الثاني 2018) (شيكال)

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي	الأجر الوسيط اليومي
الضفة الغربية	107.9	100.0
قطاع غزة	62.6	42.3
إسرائيل والمستعمرات	247.9	250.0
المجموع	124.0	100.0

جدول 2-3: عدد ومتوسط أجر العاملين بأجر في القطاع الخاص وعدد ومتوسط أجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (لا تشمل العاملين في إسرائيل والمستوطنات) الربع الثاني 2018

الصفة	عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (ألف شخص)			عدد المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من 1,450 (ألف شخص)			معدل الأجر الشهري للذين يتقاضون أقل من 1,450 (شيكل)		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الضفة الغربية	181	45	226	13	17	30	1,040	1,101	1,172
قطاع غزة	84	14	98	70	7	77	613	674	679
فلسطين	265	59	324	83	24	107	925	795	761

### صندوق 1 - الإناث المتعلقات في فلسطين: ثروة غير مستغلة

المجتمعية بأن الذكور هم القوامون على أمد الأسرة، ولكن أيضاً لأن الذكور أكثر استعداداً وقدرة على القبول بوظائف أدنى من مهاراتهم. إن نحو 32% من الذكور المهرة يعملون في وظائف لا تحتاج إلى مهاراتهم (تتطلب تعليماً أدنى من الثانوي)، في حين لا تزيد النسبة على 8% بالنسبة للمهارات.

تلاحظ الدراسة أن الذكور والإناث المهرة لا يتنافسون على الوظائف ذاتها. إذ أن 48% من المهارات يعملن في التدريس مقابل 15% للذكور في 2015. والتباين في مجالات التوظيف بين الإناث والذكور يعكس التباين في مجالات الدراسة، إذ كان تخصص 26% من الخريجات في العام 2015 في مجال التعليم و14% في إدارة الأعمال، في حين تركز الخريجون الذكور في تخصصات القانون والهندسة المعمارية والحاسوب.

#### القيود على خيارات العمل للمهارات

تتطرق الدراسة إلى عدد كبير من القيود التي تحد من فرص عمل المهارات. ويمكن جمع هذه القيود تحت ثلاثة عناوين:

- التشريعات والأنظمة: هناك عدد من التشريعات التي تسري على الإناث فقط والتي تحد من خياراتهم في فرص العمل. على سبيل المثال، ان منافع إجازة الولادة محصورة بالإناث وهذا يؤدي إلى رفع تكاليف تشغيل الإناث مقارنة بالذكور. وهناك غياب للتشريعات ضد التحرش الجنسي في أماكن العمل وللتشريعات ضد التمييز الضمني والمكشوف ضد الإناث في التوظيف إلى جانب غياب الحظر على الأسئلة المتعلقة بالحالة المدنية عند توظيف الإناث.
- التسهيلات: عدم توفر حضانات للأطفال الرضع، ومراكز رعاية بعد أوقات المدارس، تمتاز بالمستوى الجيد والتكلفة المقبولة، وعدم توفر دعم حكومي لها. غياب مثل هذه المراكز يحول دون الإناث وفرص العمل الواعدة. كما أن غياب أو نقص الأمان في المواصلات من وإلى أماكن العمل، وبشكل خاص بسبب حواجز الاحتلال الإسرائيلي والتفتيش المزدل للإناث، يشكل عقبة مهمة أمام فرص عملهن. وتذكر الدراسة أن هذا يفسر لماذا هناك 13% فقط من الإناث المهارات يعملن في مواقع خارج مناطق سكنهم (مقارنة مع 22% للذكور).
- العادات الاجتماعية: هناك أحكام سببية جائرة حول الأعمال المناسبة اجتماعياً للإناث وحول الالتزامات الأكثر أهمية للمرأة، وهي الالتزامات المتعلقة أولاً بخدمة الأسرة وإنجاز الأعمال المنزلية. وعلى الرغم من أن الإناث يمكنهن الحصول على الخدمات المصرفية، إلا أن العادات السائدة بأن الرجل هو رب الأسرة تعني أن 21% فقط من الإناث فوق سن 15 سنة لديهن حساب مصرفي في فلسطين (مقابل 27% للذكور) في 2014. وكذلك الحال بالنسبة لملكية الأراضي والثروات.

نشر البنك الدولي في شهر أيلول الماضي دراسة بعنوان "تعزيز فرص العمل أمام الإناث المهارات في الأراضي الفلسطينية".<sup>1</sup> وتعزف الدراسة الإناث المهارات (Skilled Women) بأنهن الحائزات على تعليم (Post-Secondary)، أي تعليم ثانوي (12 سنة) يضاف له تدريب ملائم. وتهدف الدراسة إلى البحث في أسباب التباين الكبير في معدلات البطالة بين الإناث والذكور "المهرة" في فلسطين. إذ بلغ معدّل بطالة الفلسطينيات المهارات 47% (61% في غزة و38% في الضفة)، وهذا أعلى من ضعف معدّل البطالة عند الذكور المهرة (18%). والتباين قائم على الرغم من أن نسبة المهرة بين إجمالي الأشخاص في سن العمل متعادلة تقريباً عند الجنسين، وتبلغ نحو 18%. وتؤكد الدراسة أن نسبة مشاركة الإناث المهارات في سوق العمل مرتفعة (68%)، خصوصاً بالمقارنة مع مشاركة الإناث غير المهارات. وأن معدّل بطالة المهارات أعلى بشكل ملحوظ من بطالة غير المهارات (أي اللواتي تعليمهن أدنى من الشهادة الثانوية مع التدريب).

#### لماذا التركيز على بطالة المهارات؟

تذكر الدراسة أن هناك أربعة أسباب تبرر التركيز على تشغيل الإناث المهارات:

- أنهن يمثلن رأس مال بشري جاهز للاستغلال وللمساهمة في تعزيز النمو والإنتاجية على المدى القصير.
- أن البطالة العالية عند المهارات تدل على نزعة مقلقة وهي انقطاع الصلة بين التعليم وفرص العمل.
- أن المهارات يمثلن 63% من قوة عمل الإناث في فلسطين، مما يعني أنهن الكتبية الأكبر من الإناث اللواتي على استعداد للعمل، والبحث في القيود التي يواجهنها مفيد لاستخلاص توصيات سياسية.
- أن تخفيف القيود التي تحول دون عمل المهارات سيكون له أثر في تشجيع الأخريات على دخول سوق العمل، خصوصاً وأن معدّل مشاركة الإناث بشكل عام في سوق العمل في فلسطين متدن للغاية، على الرغم من ارتفاعه عند المهارات.

تعمل غالبية المهارات في فلسطين في القطاع العام. ولقد انخفض الطلب على توظيفهن في السنوات الأخيرة بسبب الحد من التوسع في الوظائف العامة. كما أن انتقال الموارد من قطاع البضائع التجارية إلى اللاتجارية (non-tradable) توافق مع انخفاض الطلب على المتعلمين. ومع ارتفاع حدة التنافس على فرص العمل المحدودة لذوي المهارات، يحظى الذكور بالأفضلية، ليس فقط بسبب النظرة

1 The World Bank (2018): 'Enhancing job opportunities for skilled women in the Palestinian Territories'. September 1. <http://documents.worldbank.org/curated/en/977921537274068902/pdf/129981-WP-PUBLIC-Enhancing-Job-Opportunities-for-Skilled-Females-in-the-Palestinian-Territories-Final-Report.pdf>



## التوصيات:

العاملة" التي يصدرها مركز الإحصاء الفلسطيني، "مسح الإنتقال من المدرسة الى سوق العمل" الذي عرضناه في عدد سابق من المراقب - عدد 47، ومسح انفاق واستهلاك الأسرة الفلسطينية". كما استفادت من "بيانات نوعية" تم التوصل لها من عينة من المهارات والمهريين من العاملين والعاطلين، ومن مقابلات مع أرباب عمل، ومجموعات بؤرية وأشخاص مطلعين. ولكن جملة المصادر هذه لم تكن كافية لتوفير معلومات مستجدة، يتم على أساسها صياغة تحليل شامل والتوصل الى استنتاجات وتوصيات موثوقة. ويصدق هذا بشكل خاص على قصور المعلومات المتاحة حول العوائق التي تحيط بالطلب على عمل الإناث المهارات، وهو ما كان يستوجب اجراء مسح موثق بين أرباب العمل. بالمقابل، فإن المسح من جانب العرض (العينة) لم يترافق مع توثيق دقيق لكيفية اختيار العينة وطريقة تحليل البيانات الكمية، وهو ما أدى أحيانا الى الوقوع في مطب الإعتماد على ملاحظات فردية، من شخص أو من بضعة أفراد، وتعميمها على أنها ظاهرة عامة تلعب دورا في إعاقه دخول المهارات الى سوق العمل. قصور المعلومات من جانب الطلب، وضعف التوثيق من جانب العرض، حال دون توصل الدراسة الى ماهو جديد حقا، سواء على صعيد التوصيف أو التوصيات. وتشبي بعض الملاحظات التي جاءت بالدراسة، مثل وجود قوانين تنص على "أن النساء المتزوجات ربما لا يستطعن الحصول على عمل أو مغادرة المنزل دون موافقة أزواجهن"، أو غياب التشريعات ضد التحرش الجنسي، أو أن المواصلات العامة موبوءة بالتحرش.. الخ. بأن الدراسة ذاتها وقعت أحيانا في حائل الأحكام السبقية عن المجتمع الفلسطيني، وهي الأحكام التي حذرت الدراسة تكرارا من الوقوع بها تجاه المرأة. ولكن مما يسجل للدراسة انها وفرت عرضا شاملا تقريبا للبيانات المتوفرة حول مشاركة المهارات في سوق العمل الفلسطيني، كما أنها أكدت على أن الحل الجذري لمشكلة البطالة في فلسطين مرهون بالحل السياسي، وأن أكثر ما يقلق الفلسطينيين هو الإذلال والإهانات التي يتعرضن لها على حواجز جيش الإحتلال.

تؤكد الدراسة في البداية أن المقيّد الأكثر أهمية على عمل الإناث المهارات في فلسطين هو عدم توفر فرص عمل مناسبة وكافية لتشغيلهن. ويعود السبب في هذا إلى الحصّة الكبيرة لقطاع الأعمال الصغيرة وغير المنظمة في الاقتصاد. وتقول الدراسة أن هذا القيد لا يمكن حله بشكل مقبول دون أن يطرأ تحول جذري في الظروف السياسية التي تعيشها فلسطين. ولكن، ما زال هناك مجال لاتخاذ إجراءات يمكن أن تساهم في تعزيز فرص العمل للإناث بشكل عام، و المهارات منهن بشكل خاص.

- دعم مبادرات الاستحداث لدى المهارات، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال (تجربة ماليزيا مثلا). وتشجيع الأشغال المايكرو في أوساط الإناث (مثل جمع المعلومات/توثيق الداتا/تصحيح وتحرير النصوص/عمل بالقطعة عبر الإنترنت).
- تعزيز خدمات الوساطة في سوق العمل (بين الطلب والعرض) وتسهيل المطابقة بين حاجات الشركات وصاحبات المؤهلات.
- تطبيق برامج سوق العمل النشط: إعادة تأهيل كفاءات الإناث لتطابق المتطلبات المستجدة لسوق العمل.
- دعم خلق مناحات آمنة لعمل الإناث عبر حملات توعية وطنية لتغيير سلوك الذكور، خصوصا في أماكن العمل، وتصحيح الخلل في النظر للمرأة والقضاء على الأحكام السبقية ونشر الوعي بأهمية استغلال طاقات الإناث المتعلمات.
- تحسين ظروف المواصلات العامة للإناث خصوصا في الليل (الاستفادة من تجارب مصر واليابان في هذا المجال). والتفكير بإمكانية دعم الحضانات وتعزيز الإشراف عليها.
- إصلاح التشريعات والإجراءات التي تميز ضد المرأة وتحد من خياراتها، وإصلاح قوانين العمل لتحقيق توازن في حوافز تشغيل الذكور والإناث ووضع تشريعات ضد التمييز والتحرش الجنسي في أماكن العمل.

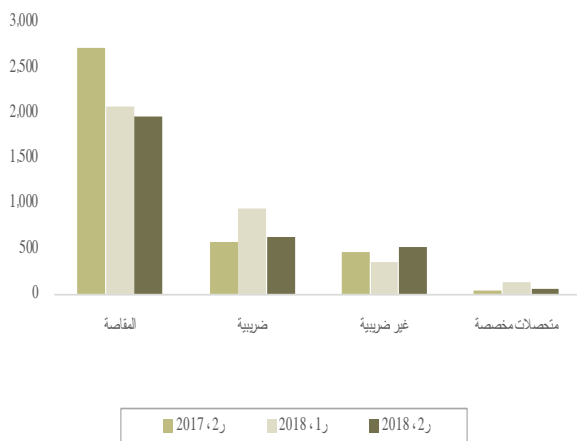
## تقييم الدراسة:

اعتمدت الدراسة في استنتاجاتها وتوصياتها على تحليل سوق العمل الفلسطيني استنادا الى عدد من البيانات المتوفرة ("مسوح القوى

3- المالية العامة<sup>1</sup>

## الإيرادات العامة

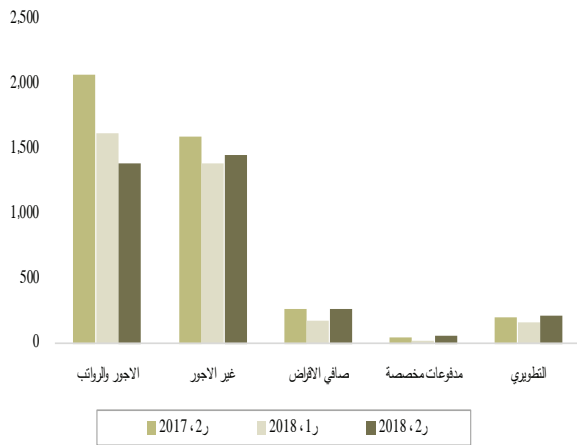
شكل 1-3: هيكل الإيرادات العامة (مليون شيكل)



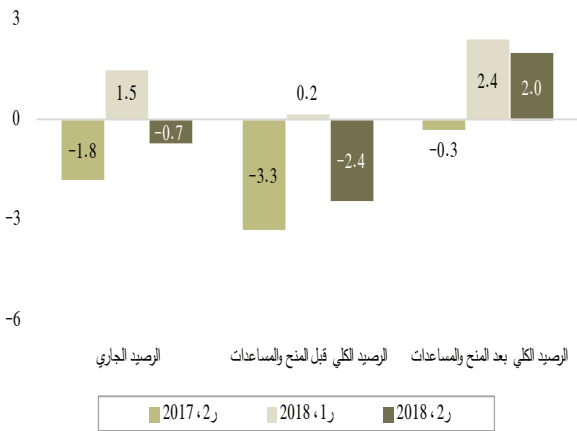
شهد الربع الثاني من العام 2018 انخفاضا في صافي الإيرادات العامة والمنح بنحو 1.5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 3,630.9 مليون شيكل. وجاء هذا نتيجة انخفاض إيرادات الجباية المحلية بنحو 17%، لتبلغ حوالي 1,188.2 مليون شيكل (جاء معظمها بسبب تراجع الإيرادات الضريبية بنسبة 34.2%). كذلك تراجعت إيرادات المقاصة بنحو 6% لتبلغ نحو 1,960.6 مليون شيكل (انظر الشكل 1-3). وتجدر الإشارة إلى أن الإرجاعات الضريبية في الربع الثاني بلغت نحو 77.8 مليون شيكل مقارنة مع 94.8 مليون شيكل في الربع السابق. بالمقابل تضاعفت قيمة المنح والمساعدات الخارجية خلال هذا الربع مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 559.9 مليون شيكل (انظر الجدول 1-3 في الصفحة التالية).

1- مصدر البيانات في هذا الجزء من التقرير هو: وزارة المالية، التقارير المالية الشهرية: العمليات المالية - الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل.

شكل 3-2: هيكل النفقات العامة (مليون شيكل)



شكل 3-3: الرصيد المالي الحكومي (أساس نقدي) نسبة لإجمالي الناتج المحلي الإسمي (%)



بين متأخرات الأجور والرواتب بنحو 126.1 مليون شيكل، ومتأخرات غير الأجور 389.1 مليون شيكل، ومتأخرات النفقات التطويرية 122.4 مليون شيكل. وقامت الحكومة خلال هذا الربع بسداد حوالي 50.3 مليون شيكل من متأخرات الإرجاعات الضريبية، ونحو 8.7 مليون شيكل من متأخرات المدفوعات المخصصة (انظر الجدول 3-2). من ناحية أخرى، بلغت قيمة صافي إجمالي المتأخرات المتراكمة على الحكومة نهاية الربع الثاني 2018 حوالي 12,533.4 مليون شيكل (أو ما يعادل 3,360.2 مليون دولار).

جدول 3-2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018		2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
إرجاعات ضريبية	(50.3)	(82.3)	(0.4)
الأجور والرواتب	126.1	132.3	(118.1)
نفقات غير الأجور	389.1	262.8	390.1
النفقات التطويرية	122.4	82.4	66.2
مدفوعات مخصصة	(8.7)	104.3	(0.9)
إجمالي المتأخرات	578.6	499.5	336.9

الأرقام بين أقواس هي أرقام سالبة.

شكّلت الإيرادات العامة والمنح (صافي) نحو 108% من الإنفاق العام الفعلي (أساس نقدي) خلال الربع الثاني مقارنة بنحو 109% خلال الربع السابق. بالمقابل شكّلت هذه الإيرادات نحو 91% من الإنفاق العام المستحق (أساس التزام) على الحكومة خلال هذا الربع مقارنة مع 93% خلال الربع السابق.

جدول 3-1: المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للحكومة الفلسطينية (مليون شيكل)

البيان	2018		2017
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
لدعم الموازنة	482.1	157.6	283.8
- منح عربية	236.3	140.1	94.9
- منح أخرى	245.8	16.5	188.9
التمويل التطويري	77.8	119.9	118
إجمالي المنح والمساعدات	559.9	276.5	401.8

### النفقات العامة

استقر الإنفاق العام الفعلي خلال الربع الثاني من العام 2018 تقريباً عند مستواه في الربع السابق، إذ بلغ 3,371.4 مليون شيكل (انخفاض طفيف بنسبة 0.3%). وجاء هذا الاستقرار نتيجة انخفاض الإنفاق على بند الأجور والرواتب، بنحو 15% مقارنة بالربع السابق لتبلغ حوالي 1,384.6 مليون شيكل، مقابل ارتفاع في باقي بنود الإنفاق الأخرى. إذ ارتفعت نفقات غير الأجور بنحو 4% لتبلغ 1,450.3 مليون شيكل، وتضاعف بند صافي الإقراض ليلعب 267 مليون شيكل خلال هذا الربع. كما ارتفع الإنفاق التطويري بنحو 32%، ليلعب 211.5 مليون شيكل (انظر الشكل 3-2).

شكل الإنفاق العام الفعلي نحو 27% من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذا الربع والربع السابق، ونحو 84% من الإنفاق العام المستحق (أساس الالتزام) خلال هذا الربع، مقارنة بنحو 85% خلال الربع السابق.

### الفائض/العجز المالي

أدت التطورات على جانبي الإيرادات والنفقات العامة الفعلية خلال الربع الثاني 2018، إلى عجز في الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات بحوالي 300.4 مليون شيكل (أو ما نسبته 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي). وقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية في تحويل هذا العجز إلى فائض بقيمة 259.5 مليون شيكل (على الأساس النقدي) وهو ما يعادل نحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الشكل 3-3). أمّا عجز الرصيد الكلي قبل المنح والمساعدات على أساس الالتزام فبلغ 806.8 مليون شيكل، وقد ساهمت المنح والمساعدات في تخفيض هذا العجز إلى نحو 246.9 مليون شيكل في الربع الثاني.

### المتأخرات الحكومية

بلغت المتأخرات المترتبة على الحكومة خلال الربع الثاني 2018 حوالي 578.6 مليون شيكل، مقارنة بنحو 499.5 مليون شيكل في الربع السابق. وشكّلت هذه المتأخرات حوالي 16% من إجمالي الإيرادات العامة والمنح خلال هذا الربع. وتوزعت

جدول 3-3: الدين العام الحكومي (مليون شيكل)

البيان	2017		2018
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثاني
الدين الحكومي المحلي	4,913.9	5,155.1	4,860
المصارف	4,863.1	5,102.8	4,809.2
مؤسسات عامة	50.8	52.3	50.8
الدين الحكومي الخارجي	3,674.2	3,578.3	3,777.7
الدين العام الحكومي	8,588	8,733.5	8,637.6
الفوائد المدفوعة	43.1	80.3	81.9
نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي الإسمي	%16.6	%17.4	%16.5

\* تختلف النسب بشكل بسيط عند احتساب الأرقام بالدولار الأمريكي، نتيجة تأثير سعر الصرف.

## الدين العام الحكومي

استقر الدين العام الحكومي نهاية الربع الثاني من العام 2018 عند نفس مستوى الربع السابق تقريباً (ارتفاع بنحو 0.6%)، ليلبغ حوالي 8,637.6 مليون شيكل، وهو ما يعادل حوالي 16.5% من الناتج المحلي الإجمالي<sup>2</sup> وتوزع الدين العام الحكومي بين دين محلي بنحو 56%، مقابل دين خارجي بنحو 44%. وبلغت فوائد الدين المدفوعة خلال هذا الربع حوالي 81.9 مليون شيكل، معظمها فوائد على الدين المحلي نحو 81.5 مليون شيكل (انظر الجدول 3-3).

2- تصدر الإشارة أن مديونية الحكومة مقومة بالدولار انخفضت نهاية الربع الثاني 2018 بنحو 3.3% مقارنة بنهاية الربع السابق، لتبلغ حوالي 2,367.6 مليون دولار.

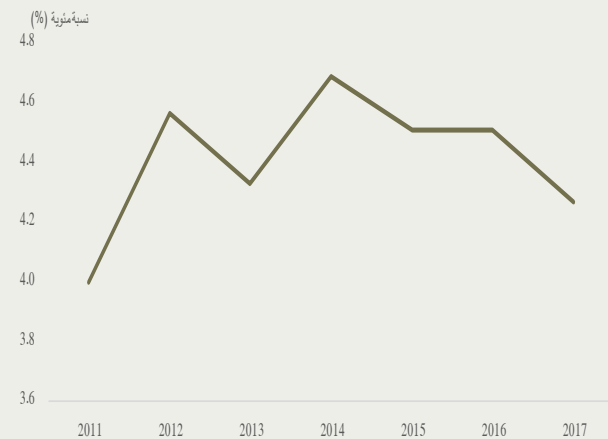
## صندوق 2: أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني

شكل 1: صافي أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد الضريبة، 2010-2017



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2010-2017.

شكل 2: نسبة العائد على موجودات صندوق الاستثمار الفلسطيني، 2011-2017



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2010-2017.

صندوق الاستثمار الفلسطيني هو صندوق الثروة السيادي المسؤول عن إدارة الأموال الإداخية التي تعود للشعب الفلسطيني. وللصندوق استثمارات متنوعة في قطاعات اقتصادية وحيوية مختلفة، بما فيها القطاع العقاري والصناعي والزراعي والسياحي وموارد الطاقة المتجددة. ويدير الصندوق مشاريعه من خلال مجموعة من المحافظ الاستثمارية والشركات المتخصصة.<sup>1</sup>

حصل صندوق الاستثمار الفلسطيني على رأسماله الأولي من خلال تجميع كامل الأصول التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتم تسجيله كشركة مساهمة عامة محدودة في العام 2003. والحكومة الفلسطينية، بصفتها الممثل عن مالك الصندوق وهو الشعب الفلسطيني، هي المستفيد الوحيد من أرباح الصندوق السنوية. وتأتي أرباح الصندوق من ثلاثة مصادر أساسية: الربح التشغيلي الناتج عن النشاطات الاستثمارية التي يقوم بها الصندوق من خلال شركاته التابعة، أرباح محفظة الموجودات المالية التابعة للصندوق، وتوزيعات أرباح الأسهم وفوائد السندات والفوائد على الودائع البنكية والقروض. على أن الربح التشغيلي يشكل الجزء الأكبر من الأرباح الكلية السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني.

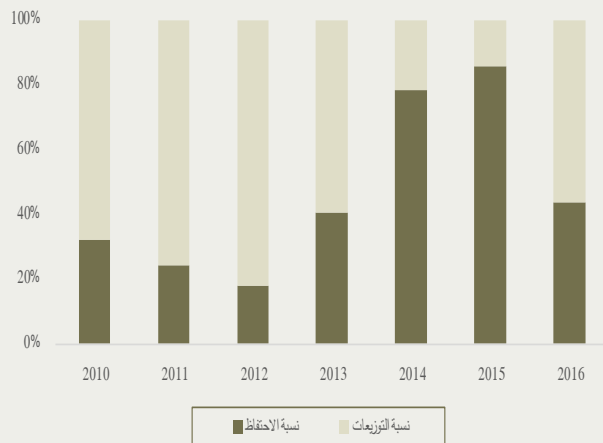
## أرباح الصندوق وكفاءة الاستثمار

يوضح الشكل 1 تطور أرباح صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد الضريبة للفترة 2010-2017. ويُلاحظ من الشكل أن أرباح الصندوق انخفضت بشكل حاد بين 2010 و2011 ثم استقرت في السنوات اللاحقة مع اتجاه تصاعدي طفيف، حيث ارتفعت الأرباح من 33 مليون دولار في 2011 إلى 39.4 مليون دولار نهاية 2017. ويجدر التنويه إلى أن الأرباح العالية للصندوق في العام 2010 كانت أرباحاً استثنائية، وتعود إلى استرداد الصندوق لمبلغ 41 مليون دولار في ذلك العام كتسوية مع شركة اوراسكوم القابضة للاتصالات. من ناحية أخرى، بدأت الحكومة الفلسطينية بفرض ضرائب دخل على أرباح الصندوق في العام 2010، ونظراً لصعوبة مقارنة الربح بعد الضريبة مع الأرباح المتحققة دون دفع ضرائب تم استثناء السنوات السابقة على 2010 من الشكل.

لا تدلل القيم المطلقة للأرباح على كفاءة الاستثمار في الشركات. وغالباً ما يتم استخدام مؤشر آخر هو نسبة العائد على الاستثمار (أو الموجودات) لقياس مدى كفاءة الشركة في إدارة موجوداتها في تحصيل الأرباح. ويصور الشكل 2 العائد على الاستثمار للصندوق خلال الفترة 2011-2017.

1- المعلومات في النص مستمدة من التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني 2010-2017.

شكل 3: نسب الأرباح الموزعة والمحتفظ بها لصندوق الاستثمار الفلسطيني



المصدر: البيانات المالية المنشورة في التقارير السنوية لصندوق الاستثمار الفلسطيني، 2016-2010.

تعتمد نسبة الأرباح الموزعة على ثلاثة عوامل رئيسية: قيمة الأرباح المتحققة وخصم الاحتياطي الإجمالي والاختياري، احتياجات الاستثمار المستقبلية للصندوق وشركته التابعة، وأخيراً وليس آخراً احتياجات المساهم وأولوياته. ويوضح الشكل 3 نسب أرباح صندوق الاستثمار الموزعة والمحتفظ بها للفترة 2010-2016. ويُلاحظ أن الصندوق كان يتوجه إلى توزيع الجزء الأكبر من أرباحه على المساهم بدلاً من إعادة استثمارها خلال السنوات 2010-2013. ولكن هذا التوجه انعكس في السنتين اللاحقتين حيث وصلت نسبة الاحتفاظ (أي نسبة الأرباح غير الموزعة إلى صافي الربح بعد الضريبة، والتي يُعاد استثمار غالبيتها) إلى 78.2% و86% في 2014 و2015 على التوالي. ولكن نسبة الاحتفاظ عادت إلى الانخفاض في 2016 إلى 43.7%. وهذا يعني أن الصندوق قام في العام 2016 بتحويل مبلغ 21 مليون دولار إلى وزارة المالية. هذا طبعاً بالإضافة إلى ضرائب الدخل على الأرباح التي قام الصندوق بدفعها.

وفاء البيطاوي، "ماس"

2017. ويُلاحظ من الشكل أن العائد كان موجِباً خلال الفترة، وأن كفاءة الصندوق في إدارة موجوداته تراوحت بين 3.99% في 2011 و4.69% في 2014. وبلغت النسبة 4.27% في العام 2017. وتبعاً للسيد فادي الدويك، المدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني، فإن الصناديق الاستثمارية السيادية بشكل عام تحقق في المتوسط عائداً على الأصول يتراوح بين 3 و5%. أي أن صندوق الاستثمار الفلسطيني يتشابه مع الصناديق الأخرى في دول العالم في كفاءة تخصيص الأصول لتحقيق الأرباح.<sup>2</sup>

### استثمارات الصناديق السيادية

لا شك أن طبيعة وحوافز استثمارات الصناديق السيادية تختلف بشكل جوهري عن طبيعة وحوافز استثمارات الشركات الخاصة. وعلى ذلك فإن معايير التقييم يجب أن تكون مختلفة أيضاً. على سبيل المثال، فإن الربحية والعائد المتوقع ليسا العاملان الوحيدان اللذان يأخذهما الصندوق بعين الاعتبار عند توزيع استثماراته. إذ إلى جانب عامل درجة المخاطرة والتوزيع الجغرافي للاستثمارات داخل وخارج فلسطين، يركز الصندوق على الأثر التنموي المتوقع للاستثمارات وعلى أثرها الإيجابي في جوانب متعددة مثل دعم المنتج الوطني وخلق الوظائف وزيادة التصدير وتقليل الاعتماد الكبير على الواردات. كما أن استثمارات الصندوق هي غالباً استثمارات استراتيجية طويلة الأجل؛ يتحقق عائدها الكامل على المدى الطويل. كل هذا يعني أنه من غير المنصف قياس أداء الصناديق السيادية بمؤشر سنوي للأرباح بل يتوجب أيضاً أخذ الأثر العريض وغير المباشر للاستثمار على الاقتصاد الوطني وعلى المدى الطويل.

### توزيع الأرباح

تحصل الحكومة الفلسطينية على الأرباح الموزعة من الصندوق باعتبارها ممثلاً عن الشعب الفلسطيني. ويتم اتخاذ قرار توزيع الأرباح في الصندوق بناءً على النظام الداخلي للصندوق وبما يتناسب مع قانون الشركات المساهمة. حيث يقوم مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية برفع توصيته للهيئة العامة للصندوق بقيمة الأرباح التي يمكن توزيعها، حسب الأصول القانونية والتنظيمية. ومن ثم تقوم الهيئة العامة بدراسة الطلب في اجتماعها السنوي العادي والتوصية بتوزيع الأرباح التي يتم تحويلها إلى وزارة المالية.

2- المصدر: مقابلة مع المدير العام لصندوق الاستثمار الفلسطيني بتاريخ 2018/7/12.

## 4- القطاع المالي المصرفي<sup>1</sup>

يعمل في فلسطين خمسة عشر مصرفاً مرخصاً من قبل سلطة النقد الفلسطينية في نهاية الربع الثاني من العام 2018، منها سبعة محلية، وثمانية مصارف وافدة. وتؤدي هذه المصارف وظيفتها من خلال 342 فرع ومكتب، منها 283 في الضفة الغربية و59 في قطاع غزة.<sup>2</sup>

اختتم القطاع المصرفي الربع الثاني من العام 2018 بتراجع قيمة إجمالي الأصول/الخصوم فيه بنسبة 0.7% مقارنة بالربع الأول من العام، لتصل إلى 15.8 مليار دولار، متأثرة بانخفاض الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف بشكل رئيس. أما عند المقارنة مع الربع المناظر من العام 2017 فإن الموجودات/المطلوبات سجّلت نمواً بنحو 3.0% (انظر الجدول 1-4 في الصفحة التالية).

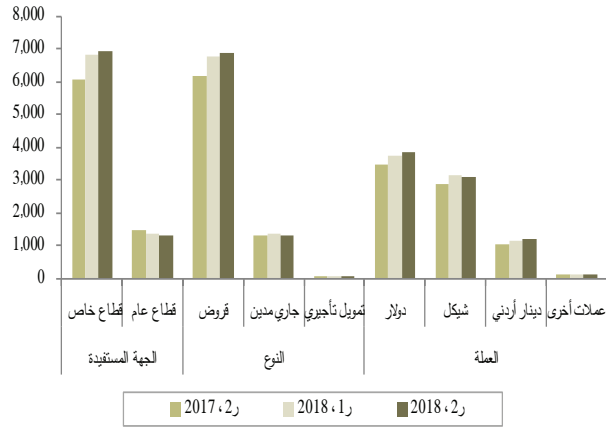
1- مصدر البيانات في هذا القسم: سلطة النقد الفلسطينية، آب 2018، الميزانية المجمعة للمصارف، قائمة الأرباح والخسائر، وقاعدة بيانات سلطة النقد.

2- تمت عملية دمج فيما بين بنك القدس والبنك الأردني الكويتي في شهر آب 2018، وبالتالي انخفض عدد المصارف إلى أربعة عشر مصرفاً.

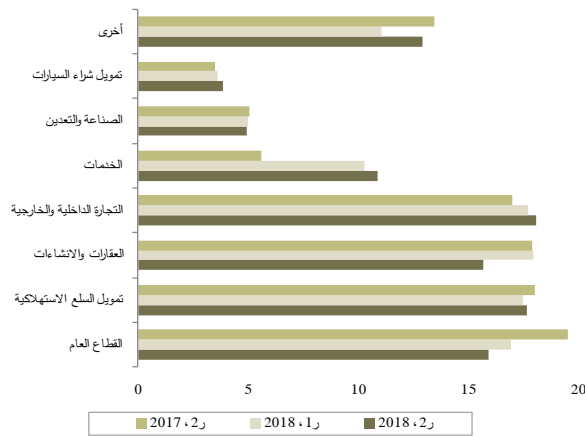
### التسهيلات الائتمانية

استحوذت المحفظة الائتمانية خلال الربع الثاني من العام 2018 على نحو 52% من إجمالي موجودات الجهاز المصرفي مقارنة مع 51% في نهاية الربع الأول من العام نفسه، مسجلة نمواً بنسبة 1.0% لتصل إلى 8,260.0 مليون دولار. وبذلك شكّلت التسهيلات الائتمانية نحو 69% من إجمالي ودائع الجمهور خلال الربع (انظر الجدول 1-4). والقطاع الخاص هو المحرك الرئيس للتسهيلات الائتمانية، إذ بلغت محفظته الائتمانية نحو 6,945.5 مليون دولار (نحو 84%) مقابل 1,314.5 مليون دولار (نحو 16%) حصّة القطاع العام. كذلك سيطرت الضفة الغربية على معظم هذه التسهيلات بحصّة بلغت نحو 88% من إجمالي الائتمان المقدم، مقارنة بنحو 12% حصّة قطاع غزة. كما شهد الربع الثاني من العام 2018، تزايداً في سيطرة القروض على المحفظة الائتمانية لتستحوذ على نحو 83% منها، مقارنة بنحو 16% حصّة الجاري مدين، ونحو 1% حصّة الإجارة المنتهية بالتملك. وعلى صعيد العملة، استحوذ الدولار

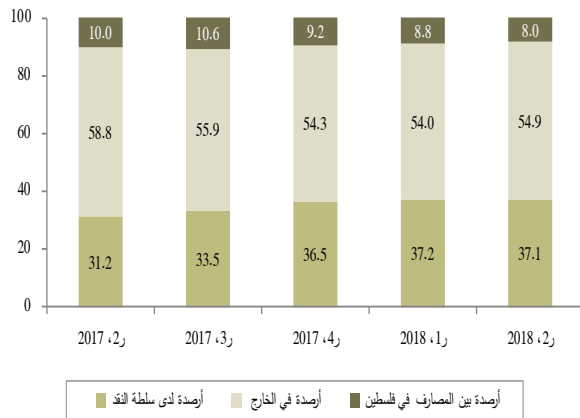
شكل 1-4: إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة (مليون دولار)



شكل 2-4: توزيع التسهيلات الائتمانية بحسب القطاع (%)



شكل 3-4: هيكل أرصدة سلطة النقد والمصارف (%)



جدول 1-4: الميزانية المجمعة للمصارف المرخصة في فلسطين (مليون دولار)

2018	2017	البيان*
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني
15,808.3	15,916.7	15,348.1
8,260.0	8,175.4	7,528.9
3,960.0	4,093.5	4,170.5
1,324.0	1,314.0	1,282.5
1,255.9	1,294.6	1,201.9
1,008.5	1,039.2	1,164.3
15,808.3	15,916.7	15,348.1
11,993.1	12,002.3	11,379.5
1,845.8	1,926.8	1,744.5
1,029.8	1,101.2	1,385.4
300.4	330.9	314.6
639.3	555.4	524.1

\* البنود في الجدول هي بالإجمالي (تشمل المخصصات).  
\*\* الودائع غير المصرفية تشمل وودائع القطاع الخاص وودائع القطاع العام.

الأمريكي على نحو 47% من إجمالي المحفظة الائتمانية خلال الربع الثاني 2018، مقارنة بنحو 37% حصة الشيكل الإسرائيلي، ونحو 14% حصة الدينار الأردني، فيما بقيت حصة باقي العملات الأخرى مستقرة عند نحو 2% (انظر الشكل 1-4).

تركز الارتفاع المتحقق في التسهيلات الائتمانية بشكل رئيس على التسهيلات الممنوحة لقطاع الخدمات العامة والمالية بنسبة 7% (ما يعادل 56.0 مليون دولار)، وقطاع التجارة بنسبة 3% (ما يعادل 48.8 مليون دولار)، إضافة للتسهيلات الممنوحة لتمويل السلع الاستهلاكية بنسبة 2% (ما يعادل 31.1 مليون دولار) كما يوضح الشكل 2-4.

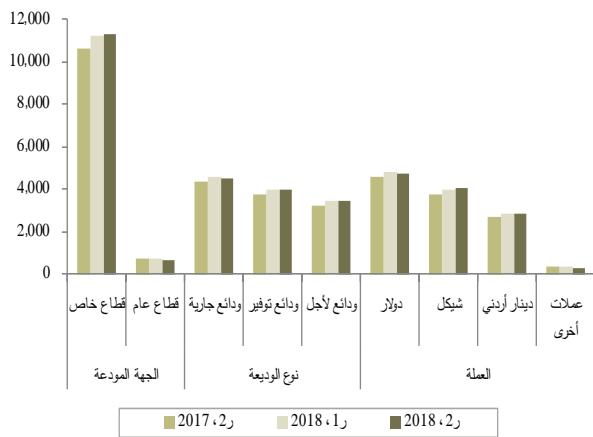
#### الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف

تراجعت قيمة الأرصدة لدى سلطة النقد والمصارف نهاية الربع الثاني من العام 2018 بنحو 3% لتبلغ 3,960.0 مليون دولار لتشكل نحو ربع إجمالي أصول المصارف (25%). جاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الأرصدة لدى سلطة النقد بنسبة 4%، والأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 12%، كما تراجعت الأرصدة لدى المصارف في الخارج بنسبة 2%. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى التراجع أيضاً بنسبة 5% نتيجة لانخفاض الأرصدة بين المصارف في فلسطين بنسبة 24% والأرصدة في الخارج بنسبة 11% (انظر الشكل 3-4).

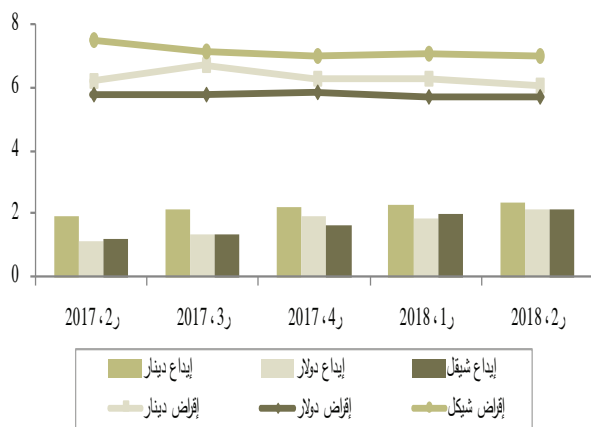
#### الودائع

شهد الربع الثاني من العام 2018 تراجعاً بسيطاً (0.6%) في إجمالي الودائع لدى الجهاز المصرفي (المصرفية وغير المصرفية) مقارنة بالربع السابق لتصل 13,022.9 مليون دولار، لكنها جاءت أعلى بنحو 2% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017. واستحوذت وودائع الجمهور (الودائع غير المصرفية) على نحو

شكل 4-4: توزيع ودائع الجمهور (مليون دولار)



شكل 4-5: متوسط الفوائد الدائنة والمدينة بالعملة المختلفة (%)



الفائدة على الإقراض بالدينار الأردني والشيكال ليلبغ نحو 6.04% و6.97% على التوالي، فيما ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض بالدولار إلى نحو 5.71% خلال الربع الثاني 2018 (انظر الشكل 4-5).

#### حركة المقاصة

شهد الربع الثاني من العام 2018 نمواً طفيفاً في قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (بنحو 0.7%) مقارنة بالربع السابق، لتبلغ 3,135.7 مليون دولار. وجاء هذا الارتفاع نتيجة زيادة قيمة الشيكات المقدمة للتقاص في قطاع غزة بنسبة 12% لتبلغ 250.3 مليون دولار مقابل تراجعها في الضفة الغربية بشكل طفيف (بنسبة 0.2%) لتصل قيمتها إلى 2,885.4 مليون دولار. أما مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 فتشير البيانات إلى تراجع قيمتها بنحو 14%. كما أن نحو 77% من قيمة الشيكات المقدمة للتقاص كانت بعملة الشيكال، يليها الدولار الأمريكي بنحو 17%. وشهد الربع الثاني 2018 تراجعاً في قيمة الشيكات المعادة بنسبة 6% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 270.9 مليون دولار، نتيجة تراجعها في كل من الضفة الغربية بنسبة 4% وبنسبة 18% في قطاع غزة (انظر الشكلين 4-6 و4-7 في الصفحة التالية).

92% من إجمالي الودائع خلال هذا الربع. وتظهر البيانات استمرار تركيز ودائع الجمهور في الضفة الغربية التي استحوذت على الحصة الأكبر من هذه الودائع (نحو 91%). وساهم القطاع الخاص بنحو 94% من هذه الودائع، مقابل 6% حصة القطاع العام (انظر الشكل 4-4).

توزعت ودائع الجمهور خلال الربع الثاني من العام 2018، بين ودائع جارية بنسبة 37%، وودائع آجلة بنسبة 29%، وودائع توفير بنسبة 34%. كما استمرت سيطرة الدولار على الحصة الأكبر من الإيداع بنسبة 39%، مقابل نحو 34% حصة الشيكال، ونحو 24% حصة الدينار الأردني، فيما بلغت نحو 3% لباقي العملات.

#### أرباح المصارف

تشير البيانات المتعلقة بقائمة الدخل للجهاز المصرفي إلى تراجع إيرادات المصارف في الربع الثاني من العام 2018 بنسبة 1.3% مقارنة بالربع الأول من العام لتبلغ نحو 172.4 مليون دولار، ولكن النفقات شهدت أيضاً انخفاضاً بنسبة 1.6% لتبلغ حوالي 130.3 مليون دولار. وهو ما انعكس في استقرار صافي دخل (أرباح) المصارف خلال الربع الثاني 2018 عند نحو 42.2 مليون دولار مماثلاً للربع السابق، لكنه تراجع بنحو 11% مقارنة بالربع المناظر من العام 2017 (انظر الجدول 2-4).

جدول 2-4: مصادر الإيرادات والإنفاق للمصارف المرخصة (مليون دولار)

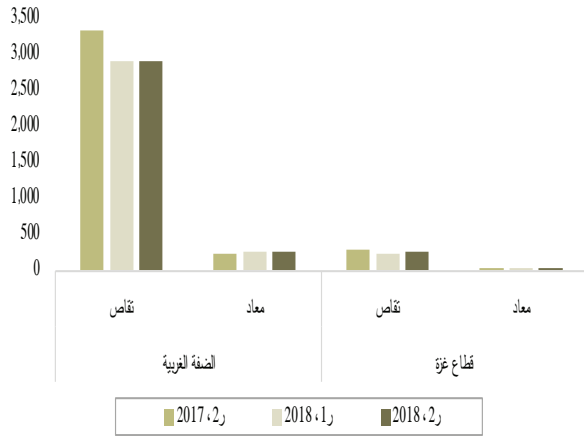
البيان*	2018	2017
الإيرادات	172.4	174.7
صافي الفوائد	125.5	122.8
العمولات	29.9	30.5
أخرى	17.0	21.4
النفقات	130.3	132.4
النفقات التشغيلية والمخصصات	113.3	115.6
الضريبة	17.0	16.8
صافي الدخل*	42.2	42.3

\* صافي الدخل = الإيرادات - النفقات

#### معدلات الفائدة

يشير تحليل أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في الربع الثاني من العام 2018 إلى أن الهامش بين أسعار الفائدة على التسهيلات والودائع تحسن (أي انخفض) مقارنة بالربع الأول من العام، حيث انخفض الهامش بعملة الدينار الأردني من 4.03% إلى 3.68%، وبعملة الدولار الأمريكي من 3.87% إلى 3.59%، وبعملة الشيكال من 5.12% إلى 4.82%. ويعكس هذا تحسناً في كفاءة الوساطة المالية في الجهاز المصرفي. إذ ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بجميع العملات ليلبغ نحو 2.36% على الودائع بالدينار الأردني، ونحو 2.15% و2.12% على الودائع بالشيكال والدولار على الترتيب. بالمقابل تراجع متوسط أسعار

شكل 4-6: قيمة الشيكات المقدمة للتقاص والمعاداة بحسب التوزيع الجغرافي (مليون دولار)



شكل 4-7: نسبة الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص (%)



## شركات الإقراض المتخصصة

شهد إجمالي موجودات شركات الإقراض المتخصصة تراجعاً خلال الربع الثاني من العام 2018 بنحو 5% مقارنة بالربع السابق لتبلغ 233.8 مليون دولار. وجاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الودائع الجارية لهذه المؤسسات بنحو 14%، والقروض بنسبة 5%. وتوزعت أصول هذه الشركات بين قروض تجارية بنسبة 73% وقروض إسلامية بنسبة 11%، وودائع بنسبة 10%، إضافة إلى نقد بنسبة 1%، في حين شكلت الموجودات الثابتة 3%، وأخيراً الموجودات الأخرى بنسبة 2% من إجمالي الموجودات. ووفرت هذه الشركات 675 فرصة عمل.

وقد بلغت المحفظة الائتمانية المقدمة من خلال شركات الإقراض المتخصصة والمرخصة من سلطة النقد (6 شركات مرخصة) حوالي 215.4 مليون دولار في ختام الربع الثاني 2018، استحوذت الضفة الغربية على نحو 71% منها، مقابل نحو 29% حصة قطاع غزة (انظر الجدول 3-4).

جدول 3-4: بيانات مؤسسات الإقراض المتخصصة

البيان*	2018		2017	
	الربع الثاني	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الأول
إجمالي محفظة القروض (مليون دولار)	215.4	215.5	209.8	215.5
الضفة الغربية	153.1	149.8	143.3	149.8
قطاع غزة	62.3	65.7	66.5	65.7
عدد المقترضين النشطين	70,922	71,759	71,190	71,759
عدد الفروع والمكاتب	81	81	84	81
عدد الموظفين	675	664	647	664

كما سيطرت القروض العقارية على الحصة الأكبر من هذا الائتمان بمقدار الثلث تقريباً، جاء بعدها القطاع التجاري بنحو 28%، تلاه القطاع الزراعي بحوالي 12%، فيما جاءت قروض القطاع الاستهلاكي في المرتبة الرابعة بنسبة 11%، ثم قطاع الخدمات العامة بنسبة 9%.

## صندوق 3: تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 9 في فلسطين

يتعلق بالأدوات المالية والالتزامات بهدف تحسين إعداد التقارير المالية وتوحيدها وتبسيطها. ويقدم المعيار الدولي الجديد، الذي أصبح تطبيقه إلزامياً منذ بداية العام 2018، متطلبات مستجدة للتصنيف والقياس ومحاسبة التحوط.

جاء هذا المعيار استجابة لدروس الأزمة المالية العالمية الأخيرة. حيث تبين أن أحد أسباب امتداد الأزمة كان بسبب التأخر في الاعتراف بخسائر الديون. ويعود هذا إلى أن المعيار المحاسبي الدولي السابق (رقم 39) كان يقر بتسجيل الخسائر فقط عند التحقق منها، أي بعد وقوع الأزمة (Backward looking). أما المعيار الجديد فهو يتطلب احتساب مخصصات للديون بناءً على التوقعات بحدوث تعثر أو توقع عدم الدفع من جانب المقترض وذلك قبل حدوث الأزمة (Forward looking). كما تبين لدى المحللين أن من أهم أسباب تفاقم الأزمة المالية العالمية أن المصارف لم تكن تمتلك مخصصات كافية مقابل الديون التي تعثرت لاحقاً. ومن هنا جاءت فكرة ضرورة تحديد مخصصات حتى على الديون الجيدة نظراً لأنها قد تتعثر في المستقبل بسبب تغير الظروف، سواء بالنسبة للعميل أو الظروف الاقتصادية الكلية السائدة في الاقتصاد.

تهتم السلطات الرقابية والإشرافية على القطاع المصرفي بتطبيق المعايير المحاسبية المثلى اهتماماً كبيراً. ويأتي هذا في سياق جهودها الرامية إلى خلق بيئة شفافة تسمح بممارسة المهنة المصرفية بطريقة سليمة تضمن حقوق المتعاملين مع المصارف. يقدم هذا الصندوق تعريفاً عاماً بالمعيار المحاسبي الدولي الذي يعرف باسم "المعيار المحاسبي الدولي رقم 9" (IFRS 9)، وبتداعيات تطبيقه في القطاع المصرفي في فلسطين.

### ما هو "المعيار رقم 9"؟

المعيار رقم 9 هو معيار محاسبي يتعلق بالأدوات والمخصصات المالية في التقارير المالية للمصارف. وجاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39. ويحدد المعيار الجديد مجموعة متطلبات محاسبية فيما

1- استفاد النص من المراجع التالية:  
- صلاح محمد، ومحجوب حامد (2017): دراسة تحليلية للأثار المترتبة على تبني IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، عدد 9، المجلد الأول.  
- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (2017): "المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية: تطبيق المعيار 9"، مطبوعات صندوق النقد العربي، رقم 71.  
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الرقابة والتفتيش، تقارير غير منشورة

2018) للمصارف بشأن متطلبات وإرشادات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9. وأوضحت التعليمات جوانب التعديل في التقارير المالية التي يفرضها المعيار الجديد، إضافة إلى إرشادات وأمثلة توضيحية لتطبيقه. ورَكَزَت أيضاً على قواعد تصنيف الأدوات المالية، بما فيها تصنيف الأصول والخصوم المالية، كذلك التدني في قيمة الأصول والاعتراف بالخسارة الائتمانية المتوقعة. كما تناولت المبادئ الرقابية الرئيسية لمخاطر الائتمان، التي تؤكد على أهمية تحديد خسائر الأدوات المالية على مبدأ الخسارة المتوقعة وليس وفقاً لمبدأ الخسارة المحققة. وتشير التعليمات أيضاً إلى مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة في المصارف لوضع إجراءات مناسبة لإدارة المخاطر الائتمانية. ونصت التعليمات على أن يتم تطبيق ذلك بشكل إلزامي بدءاً من مطلع العام 2018. كما أصدرت سلطة النقد تعليمات مماثلة (تعليمات رقم 3) بشأن تطبيق هذا المعيار في مؤسسات الإقراض المتخصصة المرخصة للعمل في فلسطين.

ويأتي تطبيق "المعيار رقم 9" استكمالاً لجهود سلطة النقد في مواكبة التطورات في المعايير الدولية الهادفة للحفاظ على سلامة واستقرار النظام المالي بشكل عام والجهاز المصرفي بشكل خاص، وحمائته من أية صدمات قد تنشأ مستقبلاً خاصة في ظل البيئة السياسية غير المستقرة التي تعيشها فلسطين.

عير أبو زيتون، سلطة النقد الفلسطينية

لا يخلو تطبيق المعيار الجديد، على الرغم من أهمية هذا التطبيق، من التحديات والمعوقات. ويتمثل أبرزها في أثر التطبيق على النظم والضوابط والعقود والسياسات الائتمانية للمصارف، وهو ما ينعكس بدوره على استراتيجيات المصارف في إعداد التقارير المالية وعملياتها. كما أن تطبيق المعيار يتطلب تعديلات جوهرية على الأنظمة، وعلى إعادة تصنيف الأدوات المالية المصنفة مسبقاً (بالاعتماد على المعيار 39) وذلك وفق مبدأ القيمة العادلة. ومن التحديات الإضافية الأخرى في المعيار الجديد عدم وضوح الأطر التنظيمية والقانونية والضرائبية.

### تطبيق "المعيار رقم 9" في فلسطين

قامت سلطة النقد الفلسطينية، وبوقت مبكر، بتبني المكون الأول من المعيار الدولي رقم 9. إذ تم تطبيق هذا المكون في المصارف العاملة في فلسطين منذ منتصف العام 2012. ويغطي هذا المكون تصنيف وقياس الأدوات المالية، ويتضمن تصنيف هذه الأدوات ضمن ثلاث مجموعات رئيسية بناءً على نموذج الأعمال في كل مصرف. ومن المعلوم أن التصنيف السليم للأدوات المالية أمر مفصلي في تطبيق المكون الثاني من المعيار رقم 9 والمتعلق بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

اهتمت سلطة النقد بالتطبيق الكامل لمتطلبات المعيار رقم 9 بصيغته النهائية التي صدرت في منتصف العام 2014 والتي تشمل تغطية الخسائر الائتمانية المتوقعة. وقامت السلطة بإصدار تعليمات (رقم 02 لسنة

### صندوق 4: قانون الحد من استخدام النقد في إسرائيل

اللجنة فرض سقف بقيمة 10 آلاف شيكل على قيمة أية مدفوعات كاش تتسلمها أو تدفعها مصالح الأعمال، على أن ينخفض هذا السقف إلى النصف بعد مرور سنة من اقرار القانون. ويعني هذا أن أي مبلغ تزيد قيمته على 5 آلاف شيكل تتلقاه أو تدفعه أية منشأة أعمال في إسرائيل يجب أن يتم تسديده عبر النظام المصرفي. أما بالنسبة للسقف على مدفوعات النقد بين الأفراد فلقد اقترح تقرير اللجنة أن يفرض على مستوى 50 ألف شيكل. واقترحت اللجنة أن يسري هذا السقف لمدة عام واحد فحسب قبل أن يتم تخفيضه إلى 15 ألف شيكل فقط (انظر الجدول 1).

أما بالنسبة للشيكات فلقد اوصى التقرير بفرض حظر كلي على الشيكات الصادرة بدون اسم المستفيد. كما أوصى بفرض حظر كلي على إصدار الشيكات القابلة للتجيز بعد 3 سنوات من إقرار القانون، كما هو مسجل في الجدول 1. أخيراً، أوصى تقرير اللجنة بأن يتم اعتبار الاخلال بتطبيق هذه الحدود بمثابة جرائم احتيال، وأن تتم معاقبة المشتري (غرامة بقيمة 25% من قيمة الصفقة) والبائع (غرامة بنسبة 35% من قيمة الصفقة) معاً على الاحتيال، إلى جانب الحظر النقدي على المخالفين.

### تجميد مشروع القانون

على الرغم من أن لجنة "لوكر" أنهت أعمالها في تموز 2014 إلا أن رئيس لجنة التشريع والقانون امتنع عن تقديم مشروع القانون إلى الكنيست. وظل مشروع القانون هذا مجمداً لمدة 4 سنوات بسبب اعتراض كافة أحزاب الحكومة الائتلافية على فكرة الحد من استخدام النقد وعلى الرقابة المشددة على الشيكات. وكان في مقدمة المعارضين الحزبان الدينيان المتشددان في الائتلاف الحكومي، نظراً لأن نخبهم نادراً ما يستخدمون وسائل الدفع الالكترونية، ولأن الجمعيات الدينية تتلقى تبرعات كبيرة وهبات جملة ولا ترغب في الكشف عن هذه المعلومات. أيضاً كان هناك معارضة من حزب "إسرائيل بيتنا" وحزب "الليكود" اللذين يواجه عدد لا بأس به من قاداتهما تحقيقات في غرف استجواب الشرطة عن اتهامات

قررت الحكومة الإسرائيلية في 17 أيلول 2013 تسمية لجنة فنية لدراسة إمكانيات تقليص استخدام النقد في الاقتصاد الإسرائيلي. وتوصلت اللجنة إلى صياغة اقتراح مفصل لتطبيق إجراءات للحد من استخدام النقد، كوسيلة دفع عند شراء وبيع البضائع والخدمات، ومن التحايل في استخدام الشيكات. والهدف من هذه السياسة، كما جاء في مقدمة تقرير اللجنة، هو "تقليص ظاهرة اقتصاد الظل في إسرائيل ومحاربة الجريمة وتبييض الأموال والاستفادة من وسائل الدفع المتطورة والفعالة"<sup>1</sup>.

يعرّف اقتصاد الظل بأنه ذلك الجزء من النشاط الاقتصادي الذي لا يدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما. وهو تعبير يطلق بشكل عام على النشاط الذي يتم خارج الإطار القانوني ولا يتم الإبلاغ عنه إلى مصلحة الضرائب. ويشتمل اقتصاد الظل على نشاطات اقتصادية شرعية وأخرى إجرامية غير شرعية. وقدرت دراسة للبنك الدولي حجم اقتصاد الظل في إسرائيل، بالمتوسط بين 1999-2007، بنحو 22% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي. واعتماداً على أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل بلغت 366 مليار دولار في العام 2017، يمكن التوصل إلى أن اقتصاد الظل في إسرائيل يعادل ما يقرب من 80 مليار دولار سنوياً.

### "تقرير لوكر"

رفعت اللجنة تقريرها (وهو التقرير الذي بات يعرف باسم "تقرير لوكر" تبعاً لاسم رئيس اللجنة Harel Locker المدير العام في وزارة المالية) إلى الحكومة الإسرائيلية في 17 تموز من العام 2014. وقامت الحكومة بتحويل التقرير إلى لجنة التشريع والقانون تمهيداً لإقراره كقانون في الكنيست.

تضمن تقرير لجنة لوكر نوعين من الإجراءات، أولها فرض سقف على مدفوعات النقد سواء من أو إلى مصالح الأعمال أو ما بين الأفراد، وثانيها وضع قيود مشددة على استخدام الشيكات. اقترحت

1 The Committee to Examine Reducing the Use of Cash in Israel's Economy, 17 July 2014. [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)



جدول 1: سقف مدفوعات النقد والشيكات في إسرائيل (شيكل)

القانون	تقرير "لوكر"		
	مطلع 2019 <sup>(1)</sup>	مستقبلاً	عند إقرار القانون
في العام 2020 <sup>(2)</sup>	11,000	5,000	10,000
دفع واستلام النقد في المعاملات التجارية	6000	5,000	10,000
دفع واستلام النقد بين الأفراد	15,000 <sup>(4)</sup>	15,000	50,000 <sup>(3)</sup>
مشتريات السياح	40,000	غير مذكور	غير مذكور
الشيكات المفتوحة (دون اسم المستفيد)	محظورة	محظورة	محظورة
الشيكات القابلة للتجيير	10,000	10,000	10,000 <sup>(6)</sup>
الشيكات غير القابلة للتجيير	مفتوح	مفتوح	مفتوح

(1) يبدأ تطبيق القانون في مطلع 2019 للنقد وفي مطلع تموز 2019 للشيكات. (2) تعبر هذه عن التعديلات الممكنة بعد التشاور والتوافق بين وزير المالية وحاكم بنك إسرائيل وموافقة لجنة التشريع في الكنيست. (3) يسري لمدة سنة واحدة فقط قبل أن ينخفض إلى 15 ألف. (4) الحد الأقصى للنقد بغرض شراء وبيع السيارات المستعملة يبلغ 50 ألف شيكل. (5) الحظر يسري فقط على شيكات البيع والشراء للأعمال أما بالنسبة للأفراد فالسقف يبلغ 5 آلاف شيكل. (6) شريطة ذكر اسم ورقم هوية الشخص الذي يتم التجيير له.

وإذا كان قانون الحد من استخدام النقد يهدف في إسرائيل إلى غايتين أساسيتين، هما زيادة إيرادات الضرائب وتقليص اقتصاد الظل، فإن هناك غاية ثالثة لا تقل أهمية لتطبيق مثل هذا القانون في فلسطين. والمقصود هنا تقليص استخدام الشيكات كأداة للتبادل في الأراضي الفلسطينية، والحد من الخسائر وعدم الثقة التي تترافق مع ذلك الاستخدام.

جدول 2: نسبة اقتصاد الظل وسقف استخدام النقد في دول مختارة

الدولة	نسبة اقتصاد الظل إلى الناتج المحلي الإجمالي % (2015/2003)	الحد الأقصى المسموح لاستخدام النقد (يورو)	تاريخ تطبيق الحد الأقصى للنقد
الدانمرك	12.0	1,340	1 تموز 2012
فرنسا	12.3	3,000 للمقيمين/15,000 لغير المقيمين	1 كانون ثاني 2001
اليونان	22.4	1,500	1 كانون ثاني 2012
بلجيكا	16.2	3,000	1 كانون ثاني 2014
بلغاريا	30.6	5,110	1 تموز 2011
اسبانيا	19.2	2,500 للمقيمين/15,000 لغير المقيمين	19 تشرين ثاني 2012
إيطاليا	20.6	1,000	6 كانون أول 2012
البرتغال	17.6	1,000	14 أيار 2012
سلوفاكيا	18.2	5,000	1 كانون ثاني 2012
جمهورية التشيك	15.1	12,673	1 كانون ثاني 2013
إسرائيل	21.8 (متوسط 2007 - 1999)	3,500 للأعمال/12,000 للأفراد	1 كانون ثاني 2019

ملاحظة: هناك دول أخرى لا يوجد فيها سقف على استخدام النقد، مثل ألمانيا والنمسا والمملكة المتحدة وهولندا وفنلندا.

بالطور في تلقي مبالغ طائلة<sup>2</sup>. ولكن، ويتأثر الضغط الشديد من المدراء العاملين في وزارة المالية تم أخيراً إقرار مشروع القانون في الكنيست بعد ادخال تعديلات جوهرية على الاقتراح الذي وضعته لجنة "لوكر". وصدر القانون تحت رقم 2710 في 18 آذار 2018.

### قانون الحد من استخدام الكاش<sup>3</sup>

يوضح الجدول 1 المعالم الرئيسية للحدود التي فرضها القانون، كما يوضح التعديلات التي اشترط المشرعون ادخالها على مشروع القانون الأولي (اقتراح لجنة لوكر) لضمان الموافقة على تمريره في الكنيست. ولم تقتصر التعديلات على رفع سقف الكاش للأعمال ولكن، وهذا هو الأهم، جعل القانون أية تعديلات على القيود في المستقبل مشروطة بموافقة عدد من الوزراء ولجنة التشريع في الكنيست في حين كان مشروع القانون الأولي ينص على أن يأتي التشديد المستقبلي بشكل سريع وتلقائي. وبالإضافة إلى ذلك استثنى نص القانون التحويلات بين الأقرباء من الدرجة الأولى من قيود استخدام الكاش (إلا إذا كانت أجوراً لقاء عمل). كما تم إعفاء عدد من التجمعات، أهمها الطوائف الدينية المتشددة، من أحكام القانون. وعلى الرغم من الإبقاء على اعتبار مخالفة القانون بمثابة جريمة احتيال تستوجب العقاب والحظر المالي، إلا أنه تم تخفيض الغرامة المالية عما ورد في اقتراح "لوكر"، إلى 15% إذا كانت قيمة الصفقة أو الشيك أقل من 25 ألف شيكل، ترتفع إلى 30% للصفقات والشيكات المخالفة بقيمة تزيد على 50 ألف شيكل.

### المقارنة الدولية

توقعت الأوساط المالية أن يؤدي تطبيق القانون الإسرائيلي الجديد إلى زيادة الإيرادات الضريبية للخزينة بمقدار يتراوح بين 400-500 مليون شيكل<sup>4</sup>. وهذا بطبيعة الحال مبلغ ضئيل بالمقارنة مع القيمة المقدرة لاقتصاد الظل الإسرائيلي (275 مليار شيكل). ويعود السبب في ذلك إلى أن فرص التحايل على تطبيق القانون تزال كثيرة وواسعة (مثلاً عبر تجزئة مبلغ الكاش الكبير إلى دفعات صغيرة متتالية)، هذا بالإضافة إلى أن التعديلات التي ادخلها المشرعون على اقتراح لجنة "لوكر" خفف كثيراً من صرامة القيود وفتح الباب مزيداً أمام فرص التهرب من أحكام القانون. ويوضح الجدول 2 أن سقف مدفوعات الكاش المسموح بها في إسرائيل أعلى من مستواه في دول أخرى، بما فيها دول لا تزيد نسبة اقتصاد الظل فيها على نصف مستواها في إسرائيل (الدانمرك مثلاً).

### قانون الكاش الإسرائيلي وفلسطين

تنص المادة 42 من قانون الحد من استخدام الكاش الإسرائيلي على أن أحكام القانون لن تسري على تعاملات المواطنين والشركات الإسرائيلية مع "غير الإسرائيليين المقيمين في أراضي السلطة الفلسطينية". ولكن هذا الاستثناء مؤقت ومدته ثلاث سنوات. ويذكر القانون أن هذا الاستثناء يمكن تمديده شريطة أن لا يزيد مجموع مدد التمديد على ثلاث سنوات أخرى، وأن التمديد مشروط بموافقة وزير المالية ووزير العدل والدفاع وحاكم بنك إسرائيل وموافقة لجنة التشريع في الكنيست.

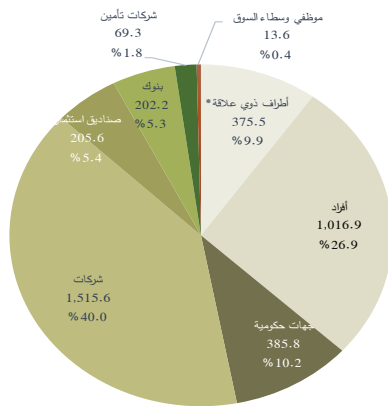
من الواضح أن قانون الكاش الإسرائيلي ستكون له انعكاسات على الاقتصاد الفلسطيني وعلى طبيعة التعاملات بين التجار الإسرائيليين والفلسطينيين بعد مدة قد لا تزيد على ثلاث سنوات. وهذا يتطلب بدء الاستعداد لمثل هذه التغيرات من قبل القطاع الخاص والحكومة الفلسطينية على السواء. من ناحية ثانية فإن صدور القانون في إسرائيل يشكل فرصة للطرف الفلسطيني للنظر في إمكانية إصدار قانون مشابه.

2 Haaretz: <https://www.haaretz.com/misc/article-print-page/in-surprise-move-knesset-approves-law-to-reduce-use-of-cash-1.5906008>

3- نص القانون بالعربية: [https://www.nevo.co.il/law\\_word/Law14/law-2710.pdf](https://www.nevo.co.il/law_word/Law14/law-2710.pdf)

4- انظر المرجع رقم 2.

شكل 5-1: توزيع القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (مليون دولار)



\* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

الربع السابق وبارتفاع نسبته 11% مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام 2017. ويأتي ذلك في سياق التذبذب الطبيعي لإجمالي أقساط التأمين المكتتبه ما بين الأرباع، مع ضرورة الإشارة إلى دخول شركة تأمين جديدة إلى قطاع التأمين الفلسطيني (شركة تمكين الفلسطينية للتأمين) خلال الربع الأول من العام 2018، وهي شركة تعمل وفق صيغة التأمين التكافلي.

بالمقابل ارتفع صافي التعويضات المكتتبه للقطاع بنسبة 6% مع نهاية الربع الثاني 2018 مقارنة بنهاية الربع السابق. في حين لم تشهد استثمارات قطاع التأمين نمواً ملحوظاً في الربع الثاني مكنتية بنسبة نمو بلغت 1.4% مقارنة مع الربع السابق. وإذا ما قورنت هذه الاستثمارات مع الربع المناظر من العام 2017 فقد نمت بما نسبته 16%. (انظر الجدول 2-5)

جدول 2-5: بعض المؤشرات المالية لقطاع التأمين في فلسطين (مليون دولار)

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
70.12	81.29	63.39	إجمالي أقساط التأمين المكتتبه
245.85	242.50	212.92	إجمالي استثمارات شركات التأمين
(40.98)	(38.60)	(34.52)	صافي التعويضات المكتتبه في قطاع التأمين
%85.93	%76.21	%84.56	صافي الأقساط المكتتبه/ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه
%68.02	%62.31	%64.41	صافي التعويضات المكتتبه/ صافي الأقساط المكتتبه

يوضح الشكل 2-5، أن محفظة التأمين ما زالت تشهد تركيزاً كبيراً لصالح تأمين المركبات والذي بلغت نسبته 61% من إجمالي المحفظة التأمينية، يليها التأمين الصحي بنسبة 14%. كما يُلاحظ من الشكل 3-5 أن هناك تركيزاً واضحاً في الحصص السوقية بين شركات التأمين، حيث تستحوذ شركتان من أصل عشرة شركات عاملة في القطاع على نحو 42% من إجمالي الأقساط المكتتبه.

## 5- القطاع المالي غير المصرفي<sup>1</sup>

### قطاع الأوراق المالية

بلغت القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين 3.78 مليار دولار مع نهاية الربع الثاني من العام 2018، وهذا يعادل ما نسبته 28% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 4% عن نفس التاريخ في العام الماضي. وأغلق مؤشر القدس عند حاجز 540.67 نقطة مع نهاية الربع الثاني من العام 2018 بانخفاض قدره 0.67% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. وبلغ إجمالي عدد المتعاملين في سوق الأوراق المالية نحو 71,341 متعامل مع نهاية الربع الثاني من العام 2018 بينهم 5% من المتعاملين الأجانب، غالبيتهم من الأردن.

جدول 1-5: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين.

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
35.17	84.31	58.93	عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)
72.74	170.24	92.96	قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)
3,784.40	3,891.23	3,627.91	القيمة السوقية (مليون دولار)
71,341	71,572	72,153	إجمالي عدد المتعاملين
68,022	68,240	68,758	- فلسطيني (متعامل)
3,319	3,332	3,395	- مواطن أجنبي (متعامل)

شهد الربع الثاني من العام 2018 انخفاضاً في عدد الأسهم المتداولة بما نسبته 58% مقارنة مع نهاية الربع الأول لذات العام وترافق هذا مع انخفاض في قيمة الأسهم المتداولة بنسبه 57% خلال نفس الفترة. كما شهد عدد وقيمة الأسهم المتداولة في الربع الثاني 2018 انخفاضاً بنسبة 40% و22% على التوالي مقارنة مع نهاية الربع المناظر من العام السابق. ويُعزى الانخفاض الملحوظ بين الربعين الأول والثاني من العام 2018 بشكل رئيسي إلى تراجع أنشطة التداول على قطاع البنوك والخدمات المالية. إذ تراجعت أعداد وقيم الأسهم المتداولة لهذا القطاع بما نسبته 74%، وذلك نتيجة لانخفاض أسعار أسهم بعض البنوك المدرجة، وعلى رأسها سهم البنك الإسلامي الفلسطيني.

بلغت حصيلة أرباح الشركات المدرجة عن النصف الأول من العام 2018 بعد الضريبة 167 مليون دولار أمريكي (ما نسبته 6% من إجمالي حقوق الملكية) بارتفاع نسبته 6% عن صافي الأرباح المحققة للفترة ذاتها من العام 2017، والتي بلغت 157 مليون دولار. علماً بأن عدد الشركات المفصحة عن بياناتها المالية بلغ 46 شركة من إجمالي 48 شركة مدرجة، وقد شكلت الشركات الرابحة منها 38 شركة.

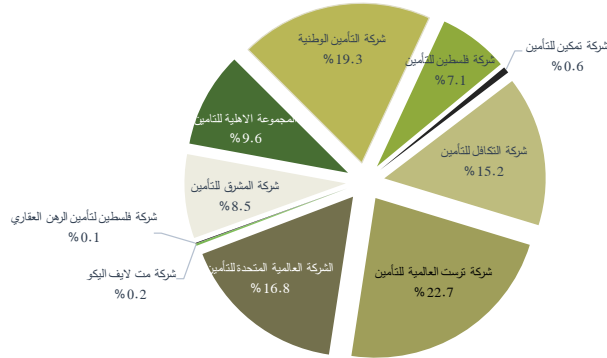
يوضح الشكل 1-5، صفة المتعاملين في البورصة تبعاً لحصصهم النسبية من القيمة السوقية للتعاملات. ويتضح من الشكل أن حصة الشركات بلغت 40% (بقيمة 1,515.6 مليون دولار) في حين بلغت حصة الأفراد 27% (بقيمة 1,016.9 مليون دولار).

### قطاع التأمين

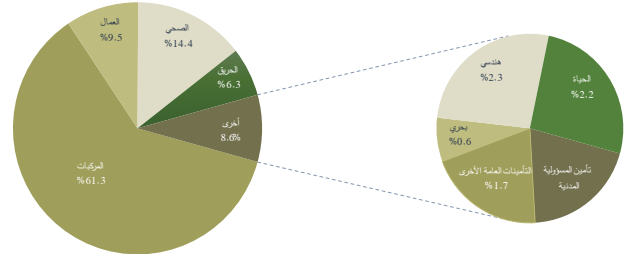
بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبه 70.1 مليون دولار أمريكي في نهاية الربع الثاني من العام 2018، منخفضة بنسبة 14% مقارنة مع نهاية

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

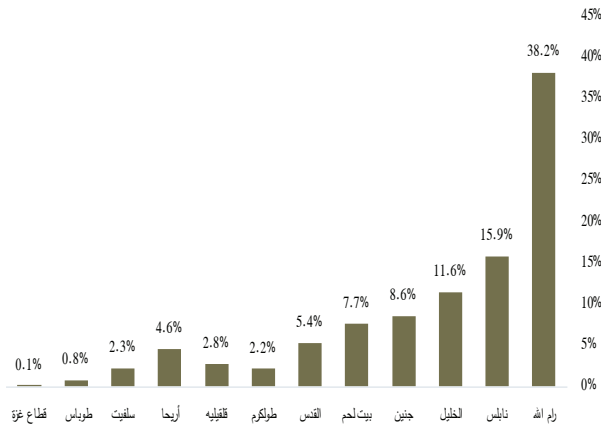
شكل 3-5: توزيع محفظة التأمين وفقاً للشركات العاملة في فلسطين كما هو في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



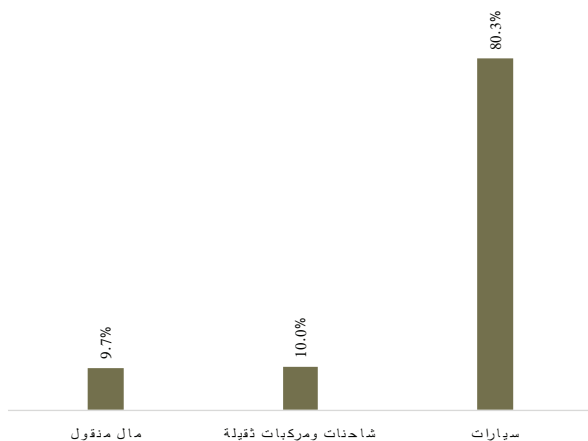
شكل 2-5: توزيع مكونات محفظة التأمين حسب منتجات قطاع التأمين كما هو في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



شكل 4-5: التوزيع الجغرافي لعقود التأجير التمويلي المسجلة حسب العدد كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



شكل 5-5: توزيع مكونات محفظة التأجير التمويلي حسب طبيعة المأجور كما هي في نهاية الربع الثاني 2018 (%)



### قطاع التأجير التمويلي

بلغ عدد شركات التأجير التمويلي المرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال 14 شركة. وبلغت قيمة إجمالي استثمار العقود المسجلة لدى الهيئة 18.8 مليون دولار أمريكي بواقع 382 عقد كما في نهاية الربع الثاني من العام 2018. وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 9% مقارنة مع نهاية الربع الأول لذات العام وبنسبة 6% مقارنة مع نهاية الربع المناظر للعام السابق. ويعود ذلك إلى زيادة تحفظ بعض الشركات في منح التمويل نظراً للمخاطر المرافقة للعملية، إضافة إلى صعوبة وصول الشركات إلى مصادر تمويل مستدامة للتوسع في عملياتها والذي أثر بشكل سلبي على نشاط الشركات. بالمقابل سجلت أعداد عقود التأجير التمويلي في نهاية الربع الثاني من العام 2018 ارتفاعاً بما نسبته 6% و29% مقارنة مع الربع السابق والمناظر على التوالي (انظر الجدول 3-5).

جدول 3-5: إجمالي قيمة عقود التأجير التمويلي وعدد عقود التأجير التمويلي

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
18.81	20.65	19.99	قيمة عقود التأجير التمويلي (مليون دولار أمريكي)
382	362	296	عدد عقود التأجير التمويلي

وكما يلاحظ من الشكل 4-5، فإن هناك تركيزاً عالياً في عدد عقود التأجير التمويلي في مدينة رام الله بنسبة 38%، ثم في مدينة نابلس بنسبة 16% تليها الخليل بنسبة 12%، وتشكّل بقية المدن مجتمعة نحو 35% من إجمالي عدد العقود.

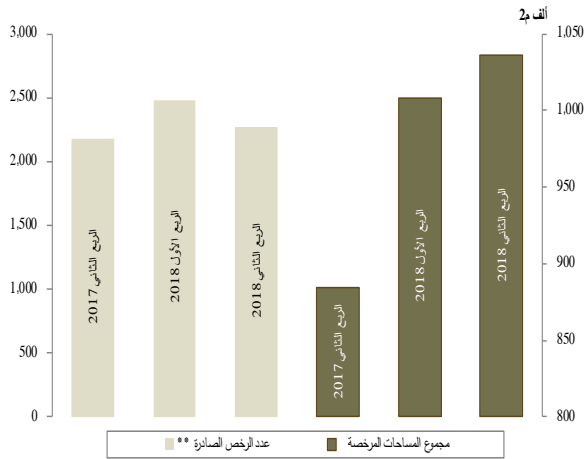
وما زالت السيارات تشكّل الحصة الأكبر من محفظة التأجير التمويلي حيث شكّلت ما نسبته 80% من إجمالي قيمة العقود (انظر الشكل 5-5)، ويعود هذا التركيز إلى سهولة تسجيل ملكية السيارات في دوائر السير وتدني مخاطر تأجيرها. أما تدني عقود تأجير المعدات فيعود إلى أحجام الشركات عن تمويلها نظراً لارتفاع المخاطرة المتعلقة بالملكية، ويتوقع أن تزيد العقود الخاصة بالمعدات بالفترة القادمة نظراً لصدور قانون ضمان الحقوق في المال المنقول والتعليمات الخاصة به ووضعه موضع التطبيق الفعلي.

6- مؤشرات الاستثمار<sup>1</sup>

## رخص البناء

يعرض الشكل 1-6 التطور في عدد تراخيص البناء المسجلة ومساحات الأبنية المرخصة. وصل عدد رخص البناء المسجلة في فلسطين في الربع الثاني 2018 إلى 2,277 ترخيص، بانخفاض بنسبة 8% عن الربع السابق. وبلغت حصة المباني غير السكنية من هذا العدد الكلي حوالي 10%. من ناحية ثانية، بلغت المساحات المرخصة في الربع الثاني 2018 نحو 1,035.7 ألف متر مربع، وهذا أعلى بنسبة 3% عن المساحات المرخصة في الربع السابق (انظر شكل 1-6).

شكل 1-6: مجموع رخص الأبنية الصادرة ومجموع المساحات المرخصة في فلسطين\*



\*البيانات باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عام 1967  
\*\* لا تشمل رخص الأسوار

## أعداد السيارات

أعداد السيارات المسجلة للمرة الأولى هو مؤشر معتمد على الحالة الاقتصادية وتوقعات السكان. إذ نظراً لارتفاع أسعار السيارات، ولأن شراءها غالباً ما يتم عبر الاقتراض المصرفي، فإن هذا المؤشر يعبر عن توقعات المستقبل والمناخ الاقتصادي بشكل عام. بلغ عدد السيارات الجديدة والمستعملة (المسجلة للمرة الأولى) في الضفة الغربية في الربع الثاني من العام 2018 المسجلة 6,978 سيارة، وهذا يقل بمقدار 1,024 سيارة عن عددها في الربع السابق، وبمقدار 1,117 سيارة عن عددها في الربع المناظر من العام 2018. وبلغت نسبة السيارات المستعملة 79% من الإجمالي، جاء نحو 9% منها فقط من السوق الإسرائيلية (انظر الجدول 1-6).

جدول 1-6: أعداد السيارات الجديدة والمستعملة المسجلة لأول مرة في الضفة الغربية (الربع الثاني 2018)

الشهر	سيارات من السوق الخارجي (جديد)	سيارات من السوق الخارجي (مستعمل)	سيارات من السوق الإسرائيلي (مستعمل)	المجموع
نيسان	694	1,589	190	2,473
أيار	747	1,835	165	2,747
حزيران	5622	1,625	133	1,758
المجموع	1,441	5,049	488	6,978

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات رخص الأبنية. ووزارة المالية 2018، دائرة الجمارك والمكوس، بيانات غير منشورة.

## صندوق 5: المعايير الدولية التي تحكم عمل قطاع التأمين

يوقر "التأمين" الحماية، وهو آلية لتحويل الأخطار من المؤمن عليه إلى شركة التأمين، وبهذا يسمح لقطاع الأعمال والأفراد بتقليل مخاطر المستقبل. ومن الضروري ألا تهتز الثقة في شركة التأمين في الأجل الطويل، وأن تتحقق الثقة بأن أصولها المالية تكفي لسداد التزاماتها المستقبلية تجاه حملة الوثائق فور استحقاقها. ولهذا السبب تحتاج شركات التأمين، أكثر من غيرها من الشركات، إلى الإفصاح والشفافية لحماية حقوق حملة الوثائق والوفاء بالتزاماتها في المستقبل.

كان للهزات الاقتصادية التي شهدتها الأسواق المالية في العام، وما رافقها من إفلاس العديد من الشركات تبعات قوية استدعت تدعيم دور هيئات الإشراف والرقابة على شركات التأمين. وتتركز أولويات الجهات الإشرافية على حماية مستهلك خدمات التأمين وتنمية صناعة التأمين وضمان سلامتها ومعالجة الآثار التي تترتب على تزدّي الأسواق. وهذه الأولويات لا تهدف فقط لحماية مصالح المستهلك وإنما تمتد أيضاً إلى حماية مصالح الاقتصاد الوطني برمته من خلال توفير أفضل أشكال الحماية لثروة الوطن في الحاضر والمستقبل. ولقد لعب الارتفاع الملحوظ في عدد شركات التأمين التي تعرضت للتعثر والإفلاس والتي اضطرت لإعادة هيكلة التزاماتها خلال التسعينات دوراً في توضيح أهمية الحاكمية المؤسسية في شركات التأمين.

تقوم الجهات الإشرافية بإصدار القواعد التنظيمية التي تكفل سلامة شركات التأمين في الأجل الطويل بما يضمن عدم حدوث خلل في العلاقة التعاقدية بينها وبين المؤمن لهم. كما تسعى إلى توفير أموال التأمين لأغراض التنمية من خلال وضع القواعد التنظيمية لتوجيه هذه الأموال نحو المجالات الإئتمانية المستهدفة في الاقتصاد. ولا يقتصر دور هيئات الرقابة على التأمين على تنظيم الأسواق في الداخل بل يمتد دورها إلى الاتصال بالأسواق الخارجية بهدف تطوير الأنظمة الرقابية المختلفة والتشريعات والقوانين وزيادة التغطيات التأمينية والاستفادة من أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

## الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS)

ونظراً للأهمية الاقتصادية والاجتماعية لصناعة التأمين على المستويين المحلي والدولي احتلت هذه الصناعة مكانة مميزة في برامج الدعم والتطوير التي تتبناها الهيئات والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ولقد قامت هذه الجهات بتوحيد الجهود عبر تأسيس الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين (IAIS) الذي تولى وضع مبادئ مثلى لنظم الإشراف والرقابة على مستوى العالم. ولقد كان للمبادئ النموذجية التي وضعها الاتحاد الدولي دوراً كبيراً في زيادة اهتمام مراقبي التأمين على مستوى العالم بوضع المقاييس والمعايير التي تساعد على التحقق من الملاءة المالية لشركات التأمين. وتغطي مبادئ الحاكمية المؤسسية التي وضعها الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين كافة المجالات المتعلقة بنشاط شركات التأمين، بما فيها إجراءات الترخيص لمزاولة العمل بالسوق، أسس تنظيم الشركات وإدارتها (تطبيق مبادئ الحوكمة)، أسس الرقابة الداخلية، متطلبات رأس المال/ أسس قياس كفاية رأس المال، الرقابة على سلوكيات السوق، إجراءات الفحص والتفتيش الميداني، وغيرها.

وقام الاتحاد الدولي لمراقبي التأمين في العام 2003 بإجراء بعض التعديلات على المعايير والمبادئ الأساسية للإشراف والرقابة المشار إليها. وأضاف الاتحاد معايير وإرشادات تتناول كيفية تعامل السوق التأمينية مع العديد من القضايا المستجدة. ومن هذه القضايا مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إجراءات تصفية الشركات، الغش التأميني، تطوير أساليب الاستثمار والتشريعات المنظمة لأعمال الوسطاء، الإجراءات التصحيحية التي تقوم بها الجهات الرقابية بوضعها لتصحيح مسار السوق، الشفافية وتبادل المعلومات وحماية عملاء التأمين.

لويس خمشتا، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

## صندوق 6: أثر عقبات الطرق على الإضاءة الليلية والإنتاج في الضفة الغربية

وبالإضافة إلى مراكز المحافظات الـ 11 في الضفة الغربية (تم اعتماد بلدة الرام عوضاً عن مدينة القدس كمركز للمحافظة). كما أخذت الدراسة المسافة بين المواقع المختلفة ومدينة تل أبيب كمقياس للوصول إلى الأسواق الخارجية. وعلى الرغم من هذه التبسيطات إلا أن المعلومات اللازمة لمثل هذا التحليل ما زالت بالغة التفصيل ومعقدة إلى حد بعيد.

اعتمدت الدراسة بشكل أساسي على خرائط الطرق التي وضعها مركز الأبحاث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية. ولقد صنف المركز كافة طرق الضفة تحت 6 أنواع. وبافتراض متوسط سرعة معينة على كل نوع من أنواع الطرق هذه، وباستخدام برنامج خاص يقوم باختيار اقصر طرق الانتقال بين كل نقطتين، توصلت الدراسة إلى الزمن اللازم لقطع المسافة بين كل موقع من المواقع وكل مركز محافظة.

أما فيما يتعلق بالعقبات وأنواعها (حاجز دائم/ مؤقت، مأهول/ غير مأهول، جدار، حاجز ترابي... الخ) فلقد تم أخذ معلومات كاملة عنها من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة (UNOCHA). وتم أخذ موقع كل عقبة بعين الاعتبار، نظراً لأن حاجزا في موقع استراتيجي يؤثر على الوصول إلى السوق بشكل أكبر من حاجز في موقع متطرف (وهو ما يشير إلى أن مجرد أخذ عدد الحاجز بالاعتبار لا يعبر بدقة عن القيود على الوصول للسوق). كما تم التعاون مع موظفي المكتب لتقدير الوقت اللازم لعبور كل نوع من أنواع العقبات.

بعد الحصول على كافة هذه المعلومات وتنسيقها تم وضع مقياس جمعي للوصول إلى السوق. ويتيح هذا قياس التبدل السنوي في زمن السفر اللازم من موقع لآخر في الضفة الغربية. والمقياس مرجح بعدد السكان في مركز كل محافظة، ويعطي وزناً أقل للعقبات البعيدة في التأثير على الوصول إلى السوق من العقبات القريبة من كل موقع (معامل "أثر المسافة"، وهو ما سنعود له لاحقاً).

### زمن الإضاءة الليلية (NTL)

يتوفر منذ منتصف سبعينيات القرن الماضي (ومنذ 1992 بشكل أكثر تفصيلاً ووضوحاً)، صور من القمر الصناعي لكثافة الإضاءة على سطح الأرض. وتتوفر هذه على شكل صور مركبة سنوية لمتوسط قوة الإضاءة، في الليالي الخالية من الغيوم، لكافة المواقع على سطح الأرض. وهناك دراسات عديدة تؤكد وجود علاقة بين التبدل في شدة الإضاءة الليلية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي. وتتيح هذه العلاقة الفرصة أمام استخدام التبدل في قوة الإضاءة كمتغير للتبدل في الإنتاج والدخل في المواقع المختلفة على سطح الأرض (بعد أخذ أثر زيادة السكان على شدة الإضاءة بعين الاعتبار). وبطبيعة الحال واجه معدوا الدراسة مشاكل تقنية عويصة في قياس تبدل قوة الضوء في صور الضفة الغربية، وقابلية المقارنة السنوية للصور، وأثر الإضاءة في المستعمرات على الإضاءة في المواقع الفلسطينية.. الخ. ويوضح الشكل 1 (على الصفحة التالية) الترابط بين تبدل كثافة الضوء (في الضفة الغربية) والتغير في الناتج المحلي الإجمالي (في الضفة والقطاع معاً، نظراً لأن الدراسة اعتمدت أرقام البنك الدولي التي لم تفصل بين الناتج المحلي في الضفة وفي القطاع لتلك السنوات).

### الربط بين الوصول للسوق والنمو

حالما تم توفر كل هذه المعلومات سعت الدراسة إلى الربط بينها لتقدير قوة العلاقة بين التبدل في مؤشر الوصول إلى السوق (متغير مستقل) والتبدل في شدة الضوء المنبعث (متغير تابع) في الضفة الغربية خلال السنوات السبع (2005-2012). وطبق الباحثون

نشرت "مجموعة أبحاث التنمية"، وهي مجموعة تابعة للبنك الدولي، دراسة عمل عليها أربعة باحثين تحت عنوان "عقبات على طريق النمو الاقتصادي الفلسطيني". ولقد اختطت الدراسة طريقاً مبتكراً، وطبقت منهجية مستجدة لتقدير أثر العقبات التي وضعها الاحتلال على الطرق بين المدن والقرى في الضفة الغربية في وجه الوصول إلى السوق (Market Access)، على الإنتاج والدخل خلال 2005-2012.<sup>1</sup> وتتيح هذه الدراسة مبدئياً إمكانية تقدير الأثر السلبي للعوائق الإسرائيلية على الدخل والإنتاج في المواقع الفلسطينية المختلفة كل على حدة، وهو أمر لم تتمكن الدراسات السابقة من تحقيقه بسبب غياب المعلومات التفصيلية عن التوزيع الجغرافي للناتج المحلي الإجمالي في أنحاء الضفة.

ترمي الدراسة إلى تقدير الأثر الكمي للعلاقة بين التغير في زمن انتقال الأشخاص بين القرى والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية، بسبب الحواجز والعقبات المختلفة التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، وبين الناتج المحلي الإجمالي في هذه القرى والمدن. واعتمدت الدراسة لتحقيق هذا الهدف على نوعين من المعلومات والتقديرات:

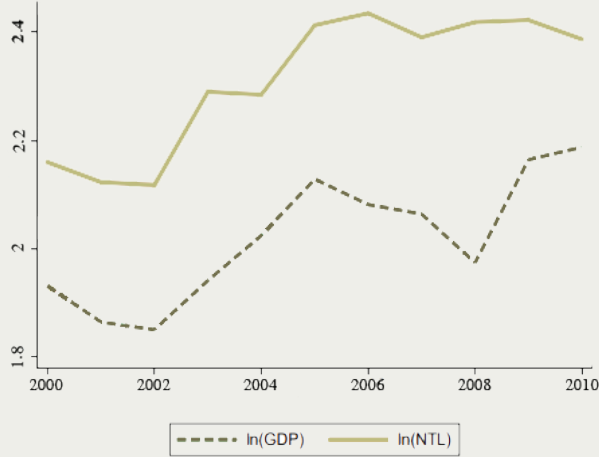
- أولاً خرائط ومعلومات مفصلة عن الطرق وأنواعها المختلفة التي تربط بين كافة المواقع (المدن والقرى) في الضفة الغربية، مع معلومات حول الزمن اللازم لقطعها في الظروف العادية. يضاف إلى ذلك معلومات مفصلة حول أنواع ومواقع العقبات التي وضعها الاحتلال وأثر هذه العقبات على زمن الانتقال من موقع إلى آخر. وتفترض الدراسة أن التباين بين الزمنين هو ما يقيس التغير في وجه "الوصول إلى السوق".
- ثانياً، ونظراً لغياب المعلومات حول التبدل في الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القرى والمدن في الضفة الغربية بين ما قبل وما بعد فرض العقبات، لجأت الدراسة إلى قياس التبدل في قوة انبعاث الإضاءة الليلية في هذه المدن والقرى كما سجلت في صور القمر الصناعي خلال الفترة المذكورة. واعتماداً على العلاقة المثبتة في الدراسات الأخرى بين التبدل في الإضاءة الليلية والتغير في الناتج المحلي الإجمالي (كل زيادة 1% في الإضاءة تتوافق مع زيادة 0.3% في الناتج المحلي)، ربطت الدراسة بين التغير في زمن الوصول إلى السوق (ارتفاع زمن السفر بين المدن والقرى) والانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي كما يتم قياسه عبر خفوت انبعاث الإضاءة الليلية.

### قياس الوصول إلى السوق

هذا العرض السريع لمنهجية الدراسة يخفي بطبيعة الحال التعقيدات والإشكالات الكبيرة في الحصول على المعلومات وفي ربطها معا بصورة منهجية ومنطقية. وتطلب الأمر في أحيان كثيرة اقسام افتراضات تبسيطة متعددة. على سبيل المثال، يوفر إحصاء السكان في 2007 معلومات عن احداثيات وعدد سكان 545 موقع (مدينة وقرية) في الضفة الغربية. ولكن الدراسة اعادت موضعة هذه المواقع وتخلصت من التي يقل عدد سكانها عن ألف نسمة، كما أهملت المواقع التي تقع غرب الجدار، بحيث اقتصر العدد الذي اعتمدته على 241 موقع. من ناحية أخرى، وعوضاً عن أخذ التغير في زمن الانتقال بين كافة هذه المواقع مع بعضها البعض كمقياس للوصول إلى السوق، أخذت الدراسة بالاعتبار فقط التبدل في زمن الانتقال بين كل موقع منها وبين مراكز المحافظات.

1 Weide, R., B. Rijkers, B. Blankespoor and A. Abrahams (2018): "Obstacles on the Road to Palestinian Economic Growth". Development Research Group & Development Data Group. Policy Research Working Paper 8385. World Bank, March. <http://documents.worldbank.org/curated/en/135611522172009978/pdf/WPS8385.pdf>

شكل 1: لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي وانبعث الإضاءة



المسافة: "شدة تأثير العقوبات البعيدة على الوصول إلى السوق في كل موقع. إذ أن زيادة قيمة المعامل من 40 إلى 80 ترفع بشكل كبير نسب الخسارة المذكورة سابقاً. وعند أخذ القيمة العليا والدينا لمعامل تأثير المسافة، تتوصل الدراسة إلى النتيجة التقريبية التالية: "أن القيود على الوصول إلى السوق، بسبب العقوبات المفروضة على الطرق، أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الضفة الغربية بمعدل متوسط يتراوح بين 4.1% و 6.1% في كل سنة من السنوات خلال 2005-2012".

تقنيات احصائية لعزل تأثير العوامل الأخرى التي يمكن أن تشوه من تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، بما فيها احتمال وجود علاقة داخلية بين المتغيرين (أن كليهما يسيران معاً بتأثير عامل ثالث)، ولزيادة احتمالية العلاقة السببية بينهما.

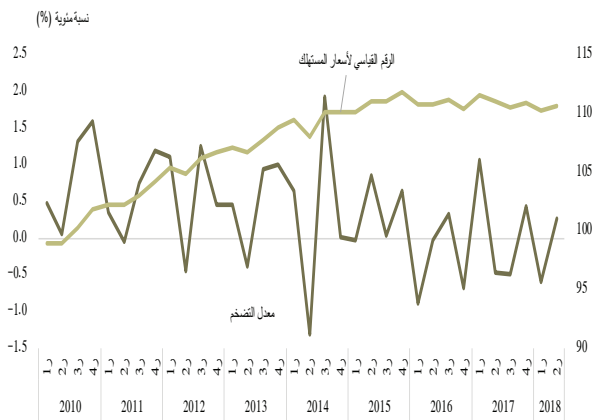
توصل التحليل إلى وجود علاقة سببية واضحة وقوية بين المتغيرين: كل تحسن بمقدار 10 نقاط مئوية في الوصول إلى السوق في الضفة الغربية ترافق مع زيادة في شدة الإضاءة الليلية بمقدار 1.9 نقاط مئوية. وبافتراض معامل مرونة بين الإضاءة والناتج المحلي الإجمالي بقيمة 0.3، استنتجت الدراسة أن كل تحسن بمقدار 10 نقاط في الوصول إلى السوق في الضفة الغربية ترافق مع/ أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.6 نقطة مئوية تقريباً ( $0.3 \times 1.9 = 0.57$ ) في الضفة الغربية.

### النمو الضائع

قام الباحثون، اعتماداً على قوة معامل الارتباط السابق، بتقدير النمو الضائع في الضفة الغربية بسبب الحواجز والعقبات الإسرائيلية التي أثرت سلباً على الوصول إلى السوق. وتقول هذه التقديرات أن الضوء المنبعث من مدن وقرى الضفة الغربية كان يمكن، في حال غياب العقوبات الإسرائيلية، أن يكون 15.7% أعلى مما كان عليه فعلياً في 2005. بكلمات أخرى، أن الخسارة بلغت 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام ( $15.7 \times 0.3 = 4.7$ ). أما النمو الضائع في العام 2012 فلقد بلغ 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي. ويعود السبب وراء الانخفاض في نسبة الخسارة إلى تخفيف إسرائيل للقيود على الحركة بين العامين. وهذه التقديرات حساسة لمعامل "تأثير

### 7- الأسعار والتضخم<sup>1</sup>

شكل 7-1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدّل التضخم (سنة الأساس 2010)



بمقدار 1.70%، وأسعار مجموعة المسكن ومستلزماته بمقدار 0.91%. وشهد الربع الثاني 2018 تضخماً سالباً مقداره 0.40% بالمقارنة مع الربع المناظر 2017.

### أسعار الجملة وأسعار المنتج

ارتفع الرقم القياسي لأسعار الجملة (سعر البيع إلى تجار التجزئة) بنسبة 2.73% بين الربعين الثاني والأول من العام 2018. وتنتج هذا عن

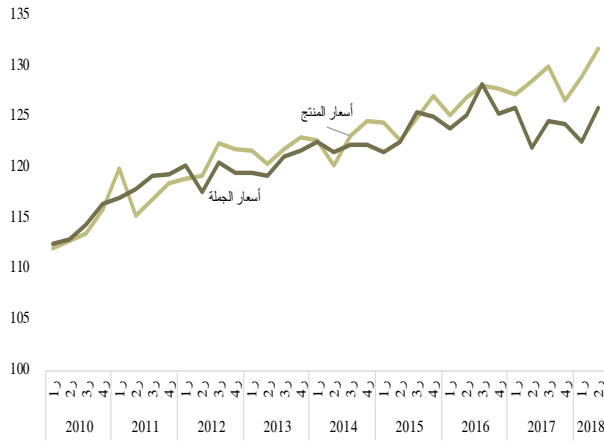
الرقم القياسي لأسعار المستهلك هو مؤشر لأسعار مجموعة مختارة من السلع والخدمات الأساسية التي تعكس نمط الاستهلاك الوسطي للعائلة المتوسطة في بلد ما. ويطلق على مجموعة هذه السلع والخدمات اسم "سلّة الاستهلاك". ومعدّل التضخم هو معدل الارتفاع في هذا الرقم القياسي بين تاريخين محددين. ويعبر معدّل التضخم عن التغير في القوّة الشرائية للدخل. إذ بافتراض ثبات الأجور والرواتب الاسمية، فإنّ تضخم الأسعار بمقدار 10% في السنة يعني أنّ القوّة الشرائية للدخل انخفضت بنفس النسبة.

يبين الشكل 7-1 منحنيين، يصور الأول تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك (على المحور الأيمن) بين الربع الثاني 2010 والربع الثاني 2018. أمّا المنحنى الثاني فيقيس (على المحور الأيسر) التبدل المثنوي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في كل ربع سنة مقارنة مع الربع السابق عليه، أي معدّل التضخم في كل ربع سنة.

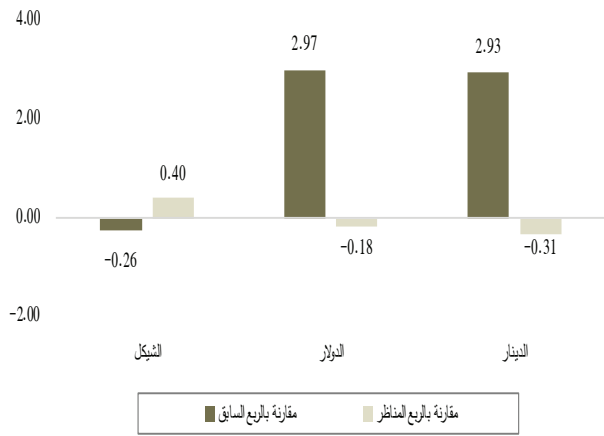
وصل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الربع الثاني 2018 إلى 110.56 مقارنة مع 110.27 في الربع الأول 2018. أي أنّ معدّل التضخم بين الربعين الثاني والأول من العام 2018 كان موجباً (ارتفاع في الأسعار) بنسبة 0.26%. وجاء هذا الارتفاع نتيجة ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية والمشروبات المرطبة بنسبة 0.98%، وأسعار مجموعة النقل والمواصلات بنسبة 0.80%، وأسعار مجموعة خدمات التعليم بنسبة 0.44%، مقابل انخفاض أسعار مجموعة المشروبات الكحولية والتبغ

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. مسوح الأرقام القياسية، 2010 - 2018. بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية لاحتساب القوّة الشرائية.

شكل 7-2: تطوّر الرقم القياسي لأسعار الجملة وأسعار المنتج (سنة الأساس 2007)



شكل 7-3: تطور القوة الشرائية بالعملة المختلفة خلال الربع الثاني 2018 (نسبة مئوية %)



ارتفاع أسعار الجملة للسلع المحلية بنسبة 5.21%، وأسعار الجملة للسلع المستوردة بنسبة 0.56%. في حين ارتفع الرقم القياسي لأسعار المنتج (الأسعار التي يتلقاها المنتجون المحليون) بنسبة 2.19% بين الربعين، ونتج هذا الارتفاع عن ارتفاع أسعار المنتج للسلع المنتجة والمستهلكة محلياً بنسبة 2.36%، وأسعار المنتج للسلع المنتجة محلياً ومصدرة للخارج بنسبة 0.68% (انظر الشكل 7-2).

### الأسعار والقوة الشرائية<sup>2</sup>

القوة الشرائية للشيكل: معدّل تضخم الأسعار في الاقتصاد هو مقياس لتطور القوة الشرائية لكافة الأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالشيكل وينفقون كامل دخلهم بهذه العملة، أي أنّ تطور القوة الشرائية لهذه العملة يعادل ويعاكس معدل التغير في الأسعار خلال نفس الفترة. وارتفاع مؤشر أسعار المستهلك بنحو 0.26% خلال الربع الثاني 2018 مقارنة بالربع السابق، يعني تراجع القوة الشرائية لعملة الشيكل بنفس المقدار. بالمقابل شهدت القوة الشرائية للشيكل تحسناً خلال الربع الثاني بنسبة 0.4% مقارنة مع الربع المناظر.

القوة الشرائية للدولار: شهد الربع الثاني 2018 ارتفاعاً في قيمة الدولار مقابل الشيكل بنحو 3.23% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنسبة 0.58% مقارنة بالربع المناظر. بالمقابل ارتفع معدّل التضخم بنحو 0.26% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 0.40% مقارنة بالربع المناظر. وبناءً على ذلك، فإنّ القوة الشرائية للأفراد الذين يتلقون رواتبهم بالدولار وينفقون كامل مصروفاتهم بالشيكل ارتفعت خلال الربع الثاني 2018 بنحو 2.97% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 0.18% مقارنة بالربع المناظر، ونظراً لارتباط الدينار الأردني مع الدولار بسعر صرف ثابت فقد شهدت القوة الشرائية للدينار نفس التطورات التي شهدتها الرواتب بالدولار تقريباً (انظر الشكل 7-3).

2- تعرّف القوة الشرائية على أنّها "القدرة على شراء السلع والخدمات باستخدام ما يملكه الفرد من ثروة، وتعتمد على دخل المستهلك وعلى التغير في معدل الأسعار وفي سعر صرف العملة. أي أنّ التغير في القوة الشرائية بافتراض ثبات الدخل = معدل التغير في سعر صرف العملة مقابل الشيكل - معدل التضخم.

### صندوق 7: مسح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل

وجدواً وافية تغطي عدداً كبيراً من المواضيع، بما فيها الخصائص الديموغرافية، الوضع الصحي، الظروف البيئية، الثقافة والتعليم، سوق العمل، أزمة السكن، المشاركة في الانتخابات، رأس المال الاجتماعي والتعاقد الاجتماعي.

استند المسح على عينة من 1,890 أسرة فلسطينية، شملت مناطق الشمال (31 منطقة إحصائية و930 أسرة) وحيفاً (11 منطقة إحصائية و330 أسرة)، والجنوب (13 منطقة إحصائية و390 أسرة) والمركز (8 منطقة إحصائية و240 أسرة) بالإضافة للمدن "المختلطة" (عدددها 6 و180 أسرة). وسوف نسعى في العرض التالي إلى مقارنة الأرقام الحالية مع الإحصاءات السابقة التي نشرت في عدد سابق لهذا الكتاب (إحصاءات العام 2010 تحديداً)، وذلك لإلقاء الضوء على التبدل في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بين 2010 و2017. الأوضاع الديموغرافية

• بلغ عدد الفلسطينيين في إسرائيل عام 2017 نحو 1.421 مليون، مقارنة مع 1.230 مليون عام 2010، ما يعكس معدل نمو سكان سنوي يبلغ 2.2%. ويمثل السكان المسلمون نسبة 83.6% من السكان العرب، والمسيحيون 8.3% والدروز 8.1%. وشهدت نسبة

اتسم التعامل الإحصائي الإسرائيلي الرسمي مع أوضاع الأقلية من السكان الفلسطينيين الذين لم يتم تهجيرهم خلال النكبة بالكثير من الحيرة والتخبط عبر العقود. كان جهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي ينشر سلاسل إحصائية خاصة بهذه الأقلية في البداية، وكان يستخدم لوصفها مصطلحات مختلفة حسب الحقبة التاريخية لتطور نظرة إسرائيل لمواطنيها الفلسطينيين: "الوسط العربي" أو "المسلمين والمسيحيين والدروز والشركس"، أو اصطلاح "غير اليهود" الذي تم الاستقرار عليه أخيراً. وكانت عملية رصد أوضاع الفلسطينيين ضرورية لغايات الأمن القومي الإسرائيلي، كما توافقت مع الادعاء بأن إسرائيل دولة ليبرالية "تحتّم حقوق الأقليات". لكن مع مرور الزمن ومع التحول في سياسات الدولة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، باتت تغطية الإحصاءات الرسمية لهم أقل شمولية. وأصبح من الصعوبة بمكان التعرف، من خلال المصادر الرسمية، على تفاصيل الأوضاع المعيشية لهم بشكل منفصل عن البيانات الخاصة بجميع سكان الدولة.

من هنا تأتي أهمية صدور العدد الجديد لكتاب إحصائي ينشر للمرة الخامسة منذ 2007، تحت عنوان "الفلسطينيون في إسرائيل: المسح الاجتماعي الاقتصادي الخامس - 2017".<sup>1</sup> يضم الكتاب فصلاً

1- عن جمعية الجليل - الجمعية العربية القطرية للبحوث والخدمات الصحية في شفا عمر

الإناث بوقت كامل ارتفعت بين 2010 و2017 من 52% إلى 67%. رغم التحسن في مؤشر المشاركة، فإن 19% فقط من العاملين العرب صنفوا العام 2017 في أرفع فئتين على السلم المهني (فئة المهن الأكاديمية وفئة الفنيين والمتخصصين)، مقارنة مع 25% عام 2010. مقابل ذلك طرأت زيادة صغيرة في فئة الباعة ومقدمي الخدمات، إلى 18.3% عام 2017، وزيادة مماثلة في فئة العاملين في الحرف والمهن (إلى 42% من العاملين) والمهن الأولية أو دون مهنة (13% من العاملين). من ناحية ثانية، فإن 40% فقط من العاملين الفلسطينيين في الداخل يعملون في مجال تخصصهم، مقارنة بنسبة أعلى جداً تبلغ 60% في 2010. وهذا التراجع يدل على صعوبة الاندماج المهني الهيكلي للعمال العرب في إسرائيل وتشوه مساره الطبيعي.

تركز 36% من العاملين العرب عام 2017 في القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة والإنشاءات)، بينما كان نحو 22% منهم في التجارة والسياحة والنقل، مقابل 25% في الإدارة العامة والتعليم والصحة (وهي نسبة منخفضة عن مستوى 2010 البالغة 30%). ويعمل الغالبية العظمى من العاملين (83%) لقاء أجر. وطرأ ارتفاع في نسبة أرباب وربات العمل من إجمالي العاملين، من 6% إلى 10% بين 2010 و2017.

من أبرز سمات أوضاع العمال العرب في إسرائيل، ومنذ عقود، هي النسبة الكبيرة منهم الذين ينتقلون من مكان السكن إلى أماكن العمل البعيدة يومياً. تبعد أماكن عمل 51% منه العاملين العرب أكثر من 10 كيلومتر عن أماكن سكنهم، وحوالي 40% منهم يسافرون بين 10-49 كم (مقارنة مع 34% عقط عام 2010). ولا زال 12% يسافرون يومياً إلى أماكن عمل تبعد أكثر من 50 كم. كل هذه النسب أعلى لدى الذكور منها لدى الإناث، حيث تعمل 38% من الإناث في أماكن عمل تبعد أكثر من 10 كم عن مكان السكن.

### مستويات المعيشة

الاقتصاد العربي المحلي كان المصدر الرئيس لدخل 51% من الأسر العربية في إسرائيل. وتشتمل مصادر دخل هؤلاء على الزراعة، المشاريع الأسرية، الأجور والرواتب من المؤسسات داخل القرية، الأجور والرواتب من القطاع الخاص العربي. وكانت هذه النسبة 44% عام 2010، وهو ما يعبر عن زيادة ملحوظة في نسبة الاقتصاد العربي المحلي.

في المقابل، تعتمد 22% من الأسر الفلسطينية على القطاع الخاص اليهودي كمصدر رئيسي لدخلها، في حين يعتمد 27% من الأسر على المخصصات الاجتماعية من الدولة كمصدر رئيسي لدخلها (خاصة مخصصات الشيخوخة والإعاقة والتقاعد والتأمين على حوادث العمل). وهذه النسبة الأخيرة كانت 33% في 2010. ولقد تفاق هذا التراجع في الاعتماد على المخصصات الاجتماعية مع المزيد من الانخراط في قوة العمل وخاصة داخل القرى العربية. بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة الفلسطينية في إسرائيل 10,773 شيكل عام 2017. ويلاحظ أن متوسط دخل أسر العاملين داخل الاقتصاديات المحلية أعلى من المتوسط العام (14,900 شيكل للأسر العاملة في مشروع أسري وفي تقديم الخدمات العامة مثل الصحة والتعليم). كما يبلغ متوسط أجور ورواتب عائلات الفلسطينيين العاملين في القطاع الخاص اليهودي 11,700 شيكل، بينما يبلغ متوسط دخل الأسر المعتمدة على المخصصات الاجتماعية بين للشيخوخة 4,600 شيكل للشيخوخة، و8,000 شيكل للإعاقة، و8,500 شيكل للتقاعد.

فيما يتعلق بنمط الاستهلاك الأسري عام 2017، بلغت حصة الطعام والشراب فيها 26%، والمواصلات 17% والكهرباء والغاز والتدفئة والمياه 9%، والملابس والأحذية 6%، والتعليم 6%. ولا تصرف الأسر أكثر من 4% من دخلها بالمتوسط على خدمات وتأمينات الصحة والأدوية، ولكن 5% من دخلها يذهب للتدخين و6% إلى تسديد القروض الاستهلاكية.

رجا الخالدي، "ماس"

السكان المسلمين ارتفاعاً إذ لم تزد على 82.5% من السكان العرب في العام 2010.

وكما هو الحال مع التركيبة العمرية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فإن نسبة كبيرة من السكان (45.5% عام 2017 مقارنة مع 46.9% عام 2010) هم دون 19 سنة من العمر، و23% من السكان هم بين 15-24 سنة. وفي حين بلغ العمر الوسيط للمسلمين سنة 21 سنة، فإن العمر الوسيط للمسيحيين كان 30 وللدروز 29 سنة.

يتركز السكان العرب في أربع مناطق جغرافية منفصلة، غالبيتهم في منطقتي حيفا والشمال (18% و51% على التوالي)، بينما يقيم 14% منهم في منطقة المثلث في وسط البلاد، وتقيم نسبة متزايدة من السكان العرب (17% عام 2017 مقارنة مع 15% عام 2010) في الجنوب (النقب).

تكمّن إحدى المؤشرات الديموغرافية الإيجابية في تراجع نسبة الإناث اللواتي تزوجن بعمر أقل من 18 سنة، من 15% من إجمالي عدد المتزوجات عام 2010 إلى 10.9% عام 2017. وكذلك تراجع نسبة الفتيات بين العمر 18-25 اللواتي تزوجن من 75% عام 2010 إلى 65% من إجمالي المتزوجات في العام 2017. وطرأ تراجع في نسبة المتزوجين (من ذكور وإناث) مع أقارب من الدرجة الأولى أو الثانية، من 39.5% من المتزوجين عام 2010 إلى 30.5% عام 2017.

ما يزال حجم الأسرة العربية في إسرائيل كبير نسبياً (متوسط 5.15 أعضاء). بلغت نسبة الأسر المكونة من 3-1 أفراد نحو 20% (مقارنة مع 36% في 2010)، والمكونة من 4-6 أفراد 56.7% في 2017 (مقارنة مع 51% في 2010). أما نسبة الأسر المكونة من 7 أفراد وأكثر فلقد بلغت 22% (مقارنة مع 13% في 2010).

### المسكن وظروف السكن

انسجماً مع تاريخهم الريفي وثقافتهم القروية، ما زالت نسبة 53% من السكان العرب يقيمون في دور منفصلة (مقارنة مع 67% في 2010) و42% منهم في شقق سكنية (مقارنة مع 27% في 2010). وهذا يعكس تفاقم أزمة السكن والضييق الكبير في مساحات البناء المتبقية داخل مراكز القرى العربية. وتبلغ نسبة المساكن المملوكة 90% والمستأجرة 5%.

كمؤشر على زيادة حدة أزمة السكن، تدل الإحصاءات أن 60% من الأسر العربية في 2017 تحتاج إلى 1-4 وحدات سكنية جديدة خلال السنوات العشرة القادمة، مقارنة مع نسبة 56% فقط في 2010.

يقطن 10% و13% من السكان العرب في منطقتي حيفا والمثلث على التوالي في مبان سكنية مختلطة مع يهود. والنسبة تكاد تكون معدومة في بلدات الشمال والجنوب، التي هي مناطق سكنية عربية خالصة.

بلغت نسبة ربط المنازل العربية بشبكات المياه والكهرباء والمجاري العامة 95% و91% و86% على التوالي. إلا أن هذه النسب متدنية لمنازل العرب في النقب: 71% و56% و56% على التوالي في 2017. هذه الأرقام تعكس تحسناً طفيفاً في أوضاع الأسر في النقب مقارنة مع العام 2010 حين بلغت النسب 57% و54% و55%.

### العمل والقوى العاملة

الانخراط في قوة العمل مؤشر مهم على التطور في أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل، رغم التمييز والعزلة التي يخضعون لها والفجوات الكبيرة في الفرص مقارنة باليهود. ارتفعت نسبة المشاركة في قوة العمل بين الفلسطينيين في إسرائيل من 46.9% عام 2010 إلى 49.9% عام 2017، نتيجة ارتفاعها عند الذكور من 65% إلى 67% وعند الإناث من 28.3% إلى 32.9%.

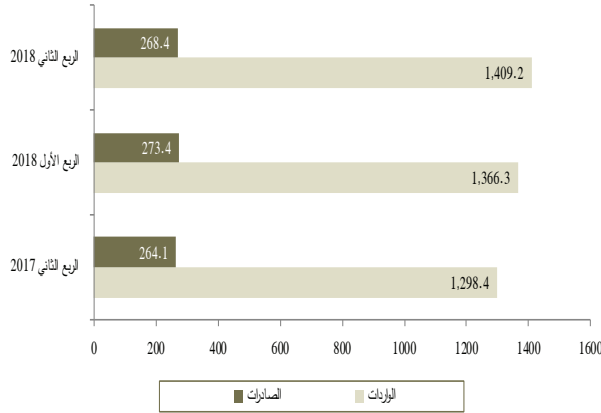
كما أن معدل البطالة بين الفلسطينيين في إسرائيل تدنى عن المستوى المرتفع الذي كان عليه إبان الأزمة في سنوات مطلع القرن، من 7% عام 2010 إلى 3.7% عام 2017. بالمقابل فإن معدل البطالة المسجلة لدى الإناث أعلى من مستواه لدى الذكور (6.6% مقارنة مع 2.2%). ولكن نسبة العاملات من



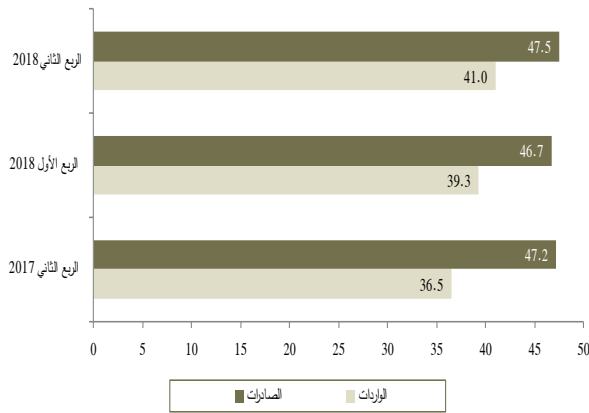
8- التجارة الخارجية<sup>1</sup>

## الميزان التجاري

شكل 1-8: صادرات وواردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2-8: صادرات وواردات الخدمات المرصودة مع إسرائيل (مليون دولار)



جدول 1-8: ميزان المدفوعات الفلسطيني\*

الربع الثاني 2018	الربع الأول 2018	الربع الثاني 2017	
(1,427.2)	(1,359.3)	(1,296.5)	1. الميزان التجاري للسلع والخدمات
(1,178.9)	(1,123.6)	(1,071.6)	- صافي السلع
(248.3)	(235.7)	(224.9)	- صافي الخدمات
603.7	568.9	418.7	2. ميزان الدخل
450.2	348.3	386.7	3. ميزان التحويلات الجارية
(373.3)	(442.1)	(491.1)	4. الحساب الجاري (1+2+3)
288.3	612.3	595.7	5. صافي الحساب الرأسمالي والمالي
85.0	(170.2)	(104.6)	6. صافي السهو والخطأ**

\* البيانات باستثناء الجزء من محافظة القدس الذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عام 1967.

\*\* تم احتساب قيمة التمويل الاستثنائي في صافي السهو والخطأ، والأرقام بين أقواس أرقام سالبة.

بلغت قيمة الواردات السلعية "المرصودة"<sup>2</sup> في الربع الثاني 2018 نحو 1,410 مليون دولار، وهو ما يمثل ارتفاعاً بنسبة 3% عن الربع السابق. وبالمقارنة مع الربع المناظر سجلت الواردات السلعية في الربع الثاني 2018 ارتفاعاً بنسبة 9%. أما الصادرات السلعية المرصودة فقد شكلت ما يقارب 20% من قيمة الواردات، وانخفضت الصادرات بنسبة 2% مقارنة مع الربع السابق بينما ارتفعت بنسبة 2% مقارنة مع الربع المناظر من العام السابق. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي والذي بلغ 1,140.8 مليون دولار. تمّ تحسن هذا العجز بشكل طفيف نتيجة الفائض في ميزان تبادل الخدمات مع إسرائيل الذي بلغ 6.5 مليون دولار (انظر الشكلين 1-8 و 2-8).

## ميزان المدفوعات

الحساب الجاري في ميزان المدفوعات هو صافي التراكم في ثلاثة موازين فرعية هي (1) الميزان التجاري، أو صافي قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات. (2) ميزان الدخل، أو صافي تحويلات دخل عوامل الإنتاج، مثل تحويلات دخل عمال الضفة والقطاع العاملين في إسرائيل والخارج. (3) ميزان التحويلات الجارية، مثل المساعدات الدولية للحكومة والتحويلات الخاصة.

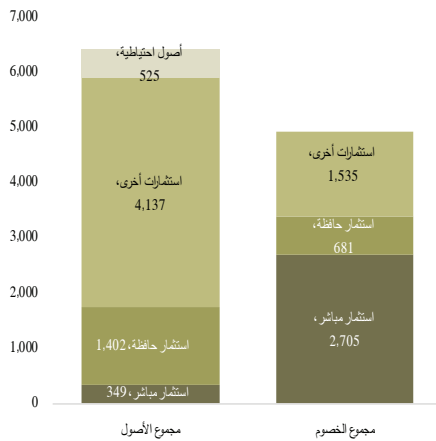
أشارت النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني في الربع الثاني من عام 2018 إلى استمرار العجز في الحساب الجاري (وهو أيضاً ما يطلق عليه اسم عجز ميزان المدفوعات)، والذي بلغ 373.3 مليون دولار أمريكي، وبانخفاض بلغت نسبته 16% عن الربع السابق. ويعزى هذا العجز إلى العجز في الميزان التجاري السلعي الذي بلغ 1,178.9 مليون دولار أمريكي، إضافة إلى عجز ميزان الخدمات الذي بلغ 248.3 مليون دولار أمريكي، مقابل فائض في ميزان الدخل (تولّد أساساً من تعويضات العاملين في إسرائيل) بمقدار 603.7 مليون دولار، وفائض في ميزان التحويلات الجارية بمقدار 450.2 مليون دولار. (انظر جدول 1-8).

جرى تمويل عجز الميزان الجاري هذا من الحساب الرأسمالي والمالي، الذي وفر مبلغ 288.3 مليون دولار. ومن الضروري الانتباه إلى أنّ هذا البند (الحساب الرأسمالي والحساب المالي) يمثل ديناً على الاقتصاد الوطني، طالما كانت قيمته موجبة.

1- مصدر الأرقام في هذا القسم: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2018، إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة. والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية 2018، النتائج الأولية لميزان المدفوعات الفلسطيني الربع الثاني 2018  
2- التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة (للتجارة مع إسرائيل) والبيانات الجمركية (التجارة المباشرة مع العالم الخارجي). يُضاف إلى ذلك أرقام التجارة بالمواد الزراعية (التي تقوم وزارة الزراعة بتسجيلها). أرقام التجارة المرصودة هي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية. تقديرات الأرقام الفعلية يتم وضعها في ميزان المدفوعات الفلسطيني.

## الاستثمارات الدولية

شكل 3-8: رصيد الاستثمارات الدولية (نهاية الربع الثاني 2018) (مليون دولار)



بلغت قيمة الأصول الخارجية للاقتصاد الفلسطيني نهاية الربع الثاني 2018 نحو 6,413 مليون دولار أمريكي، شكل الاستثمار الأجنبي المباشر منها نسبة 5%، واستثمارات الحافظة 21.9%. بالمقابل، بلغ إجمالي أرصدة الخصوم على الاقتصاد حوالي 4,921 مليون دولار، شكل الاستثمار المباشر 55% منها.

يعبر الفارق بين الأصول والخصوم عن أن المقيمين في فلسطين "يستثمرون" 1,492 مليون دولار في الخارج أكثر مما "يستثمر" غير المقيمين في فلسطين. ولكن يتوجب الانتباه إلى أن جزءاً كبيراً من الأصول (69%) هو عبارة عن إيداعات نقدية (غالباً من المصارف المحلية) في البنوك الخارجية، وهذه الإيداعات ليست استثمارات فلسطينية في الخارج بالمعنى المتعارف عليه للاستثمار. وإذا ما أخذنا الاستثمارات المباشرة فقط بعين الاعتبار فإن الأرقام تشير إلى أن استثمارات الأجانب (غير المقيمين) المنفذة في فلسطين تزيد على الاستثمارات المباشرة الخارجية للمقيمين في الضفة والقطاع بمقدار 2,356 مليون دولار. (انظر الشكل 3-8).

## تعريف ومفاهيم اقتصادية:

## المسؤولية الاجتماعية للشركات

## Corporate Social Responsibility, (CSR)

فقط تقع عليهم مسؤولية اجتماعية أما الشركة فهي شخصية اعتبارية لا تتحمل سوى مسؤوليات اعتبارية". ويؤكد فريدمان أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة للشركات هي تعظيم الربح، وأن القيام بأعمال لصالح المجتمع والبيئة يتعارض مع الهدف الأساسي للشركات والأعمال، وهو تعظيم الأرباح. ولكن هذه الآراء لا يعتد بها كثيراً الآن. ذلك لأن مساهمة الشركات التي ترمي إلى تقديم منافع إضافية للمجتمع هي مستقلة عن المتطلبات الاقتصادية والقانونية لعملها. ويعود أساس الدعوة إلى أن الشركات تستفيد من موارد وخدمات متعددة يوفرها المجتمع لها دون مقابل مباشر، مثل البنية التحتية وتأهيل القوة العاملة والاستقرار الاجتماعي والسياسي وغيرها. من ناحية أخرى فإن المساهمة الاجتماعية للشركات غالباً ما تعكس إيجابياً على سمعتها عند عملائها وعند المستهلكين، وهو ما يترجم أيضاً في زيادة مبيعاتها وأرباحها.

## غموض التعريف

بعد مرور أكثر من خمسة عقود على ظهور فكرة المسؤولية الاجتماعية للشركات مازال تعريف المفهوم غير محدد بشكل قاطع بحيث يمكن أن يكتسب قوة انفاذ، وطنية أو دولية. كذلك مازال المفهوم موضع جدل، إذ في حين يعتقد البعض أن على الشركات تخصيص مبالغ مالية من إجمالي أرباحها تذهب لتمويل مشاريع مجتمعية ذات أثر تنموي إيجابي، وهو ما يعرف في الأدبيات باسم "البعد السياسي" للمسؤولية الاجتماعية، يرى آخرون أن برامج المسؤولية الاجتماعية تهدف حصراً إلى تحسين سمعة رأس المال والدعاية لغرض زيادة الأرباح، وهو ما يعرف باسم "البعد الأدائي/ الإداري". وفي الحالة الأخيرة، فإن إنفاق الشركات لتحقيق الأهداف الترويجية والتسويقية يؤدي أيضاً إلى آثار اجتماعية إيجابية، ولكن هذه الآثار تكون جانبية وذات تبعات محدودة غالباً.

يعرف "مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة" المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها "الالتزام الدائم من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياً والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين الظروف الحياتية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل". أما تعريف المفوضية الأوروبية فيقول أن المسؤولية الاجتماعية للشركات هي الإطار الذي تقرر من خلاله الشركات المساهمة طوعاً لتحقيق مجتمع أفضل وبيئة أنظف.<sup>1</sup>

على الرغم من أن مساهمة أصحاب الأعمال في تمويل ودعم النشاطات الاجتماعية والفنية والخيرية تعود إلى عدة قرون خلت، إلا أن هذه الممارسات كانت في معظم الحالات تعبيراً عن المسؤولية الأخلاقية للأفراد الأغنياء، ذلك لأن نشأة وتطور المفهوم الحديث لمسؤولية الشركات الاجتماعية حدث فقط في العقود الخمسة الأخيرة. ولقد لعب ازدياد قوة المنظمات غير الحكومية ومطالبتها للشركات العابرة للحدود بالالتزام بالشروط البيئية والإنسانية في الدول المضيفة، حتى وإن كانت القوانين في تلك الدول لا تفرض عليها هذا، دوراً كبيراً في دفع تلك الشركات للالتزام بمعايير السلوك الاجتماعي المثالي.

## الرأي الآخر

تشير المسؤولية الاجتماعية اذن الى مسؤولية الشركات والتزامها بتبني السياسات واتخاذ القرارات وتحمل تكاليف الإجراءات التي تعتبر مرغوبة وقريبة من أهداف وقيم المجتمع. ولكن عدد من الاقتصاديين، وعلى رأسهم الاقتصادي المعروف ميلتون فريدمان، يعترضون على أن يكون للشركات مسؤوليات تجاه المجتمع: "الأفراد

1- يستند النص إلى دراسة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات سيقوم معهد "ماس" بنشرها في العام الحالي.

## أوروبا مقابل أمريكا

من صافي أرباحها على الأقل للإنفاق على للمسؤولية الاجتماعية. وحدد القانون مجالات الإنفاق بالتعليم ومحاربة الجوع والفقر ونشر المساواة بين الذكور والإناث، إضافة إلى مجالات الاستدامة البيئية وحماية التراث الوطني والمساهمة في الصناديق الحكومية للتنمية الريفية. ولقد ازداد إنفاق الشركات الهندية على المسؤولية الاجتماعية من نحو 335 مليون باوند استرليني عام 2013 إلى 2,630 مليون بعد إقرار القانون. لكن النظام مازال يعاني من قصور في التطبيق ومن تهرب بعض الشركات من التزاماتها القانونية ومن التحايل كما تؤكد بعض التقارير الصحفية الاستقصائية.

## المسؤولية الاجتماعية للشركات في فلسطين: جهد مشترك أم نشاطات فردية؟

تتبنى معظم الشركات الفلسطينية المدرجة في السوق المالي برامج للمسؤولية الاجتماعية. وفي حين حددت بعض الشركات مجالات محددة لتدخلها، تركت شركات أخرى الباب مفتوحاً أمام المجتمع المحلي لتقديم طلبات للحصول على دعم. يظهر من تقرير الدور المجتمعي للبنوك (2017) أن مساهمات المسؤولية الاجتماعية للبنوك تركزت في مجالات التعليم، الصحة والإغاثة كما يوضح الجدول 1.

الجدول 1: توزيع مساهمات المصارف في فلسطين على المسؤولية الاجتماعية (2017)

المجال	مبلغ المساهمة (دولار)	عدد الشركات المؤسسة
التعليم	1,589,829	208
الصحة	1,235,189	43
الإغاثة	1,160,836	42

## جمعية البنوك في فلسطين. الدور المجتمعي للبنوك 2017.

عقد في العام 2015 "مؤتمر المسؤولية الاجتماعية الأول" الذي دعت له سلطة النقد الفلسطينية وجمعية البنوك، وهدف المؤتمر إلى تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والشراكة بين القطاعات المختلفة. ودعت إحدى توصيات المؤتمر إلى تأسيس صندوق مشترك للمسؤولية الاجتماعية بحيث تساهم المصارف بتبرعات للصندوق المشترك الذي يتولى بدوره تنفيذ برامج للمسؤولية الاجتماعية من خلال إدارة خاصة له. ولكن فكرة الصندوق المشترك للمسؤولية الاجتماعية لم تلق ترحيباً من الشركات الفلسطينية التي تفضل تنفيذ برامجها وتبرعاتها مع المؤسسات المستفيدة مباشرة، مثل رعاية دور الأيتام أو مشاريع توليد الطاقة الشمسية مع عدد من الجامعات أو تقديم عدد من المنح الدراسية، إضافة إلى دعم المهرجانات والاحتفالات التي تتلقى دعماً من أكثر من شركة في نفس الوقت لكن دون شراكة فيما بينها.

يحتاج أنصار فكرة الصندوق المشترك بأن تجميع مخصصات المسؤولية الاجتماعية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية من شأنه تعظيم الاستفادة من المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتخفيف العبء على الحكومة من خلال تقديم خدمات لريحة أوسع من الفئات المحتاجة والتي لم تتمكن الحكومة من خدمتها. لكن يعارض آخرون هذه الفكرة من منطلق أن تجميع مخصصات المسؤولية الاجتماعية في صندوق مشترك يحرم الشركات المنفردة من تحقيق الظهور الكافي

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية في سياقين مختلفين، السياق الأوروبي مقابل السياق الأمريكي. إذ أن اختلاف الظروف والفلسفة الاقتصادية أدى إلى تفسيرات مختلفة حول ما يمكن أن تكون الشركات مسؤولة عنه وقادرة على توفيره. يتم التركيز في السياق الأمريكي على الالتزام الأخلاقي و"الخيري" للشركات لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية الأساسية والرعاية للعاطلين والفقراء. ولكن توفير هذه الخدمات هو من مسؤولية الدولة في أنظمة الرفاه الأوروبية الغربية، ولذلك فإن مجال النشاط الاجتماعي للشركات الأوروبية يختلف عن المجال المتوقع لعمل الشركات الأمريكية. ولقد تولت الحكومات الأوروبية خلال العقد الأخير مهام تحفيز وقيادة المسؤولية الاجتماعية للشركات. كما تبنت، وعلى نطاق واسع، سياسات عامة لتشجيع الشركات على التصرف بطريقة مسؤولة ومستدامة. وهذا على العكس من الولايات المتحدة، حيث السياسات في هذا المجال ما تزال محدودة. ويعود هذا إلى أن الشركات في أوروبا أكثر تقبلاً للعمل مع الحكومة لتحقيق أهداف تتعلق بالبيئة وظروف العمل، كما أنها معتادة على العمل في بيئة مؤطرة بقوانين متشددة.

## المسؤولية الاجتماعية على المستوى الدولي

مع صعود العولمة والتحرير التجاري في أواخر القرن الماضي، حقق مفهوم المسؤولية الاجتماعية رواجاً وانتشاراً متزايداً بين الشركات ورجال الأعمال على المستوى الدولي. وقامت الأمم المتحدة في العام 1999 بتأسيس مبادرة "العقد العالمي" (UN Global Compact) ترمي إلى "تشجيع الأعمال في العالم على تبني السياسات المستدامة والمسؤولية اجتماعياً، وتشجيع إصدار التقارير عنها". ويوصف العقد العالمي بأنه أكبر مبادرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، من خلال الالتزام الطوعي بعشرة مبادئ تتعلق بحقوق الإنسان، حقوق العمال، وضمان عدم التمييز ضد النساء، ومنع عمالة الأطفال، وحماية البيئة، ومحاربة الفساد. ويبلغ عدد الشركات التي التزمت بمبادئ المبادرة 9,819 شركة من 164 دولة مختلفة في أنحاء العالم. وقامت هذه الشركات بإصدار أكثر من 56,500 تقرير عن نشاطاتها وإنجازاتها في مجال تطبيق المبادئ العشرة للمبادرة.

## تجربة الصين والهند: قيادة الدولة والزامية القانون

عانت الشركات الصينية في العقد الماضي من فضائح متعددة تتعلق بالأغذية الفاسدة والمباني المهالكة والاستغلال الجائر للعمال والتلوث الصناعي. وأجبرت هذه الفضائح الحكومة الصينية على أخذ زمام المبادرة لصياغة وتحفيز التزام الشركات بالمسؤوليات الاجتماعية. وهذا التوجه مرتبط بأن ملكية عدد من الشركات، التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد الصيني، تعود للدولة، وهو ما جعل صياغة المسؤولية الاجتماعية للشركات وتطبيقها في الصين يختلف عن النموذج الطوعي للمسؤولية الاجتماعية في الدول الغربية. فالحكومة تفرض الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية وتضع مؤشرات لقياس مدى التزام الشركات بها.

أما بالنسبة للهند فلقد قامت الحكومة بفرض مبادئ المسؤولية الاجتماعية في قانون الشركات في العام 2013. وكانت بذلك الدولة الأولى في العالم التي قوننت المسؤولية الاجتماعية للشركات. ألزم القانون الشركات التي تزيد أرباحها السنوية عن مليون دولار بتخصيص 2%

وأليات عمل بحيث تؤدي جهود القطاع الخاص في حقل المسؤولية الاجتماعية الى تحقيق هدي الظهور والوفاء بالحاجات الاجتماعية بشكل فعال. وأحد الحلول المقترحة في هذا المجال أن تقوم هيئة اجتماعية، تحظى بالاحترام والقبول، بتحديد الأولويات والمشاريع والحقول التي تستوجب مساهمات من القطاع الخاص، وترك المجال مفتوحاً أمام الشركات المنفردة لانتقاء المشاريع التي تجذب المساهمة في دعمها من بين المشاريع التي حددتها الهيئة.

أو متابعة اهتماماتها الاجتماعية الخاصة بما يخدم مصلحة كل شركة، خصوصاً بظل التفاوت الكبير في الميزانيات المخصصة للمسؤولية الاجتماعية بين الشركات.

يظهر من خلال تتبع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في فلسطين تركيز الشركات على تقديم الرعاية والتبرعات التي تخدم تحسين سمعة الشركة وإظهار اسمها في المحل الأول. وهذا يعني هيمنة البعد الأدائي للمسؤولية الاجتماعية على تفكير الشركات وعلى أولوية زيادة الأرباح وهدف الظهور. ويبدو أن هناك ضرورة لاستنباط مجالات

## المؤشرات الاقتصادية الرئيسية في فلسطين 2013 - 2018

2018*		2017			2017	2016	2015	2014	2013	المؤشر
الربع الثاني	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني						
<b>السكان (ألف نسمة)</b>										
4,839.1	4,808.9	4,670.0	4,644.7	4,720.7	4,733.4	4,632.0	4,530.4	4,429.1	4,327.7	فلسطين
2,913.1	2,897.0	2,823.4	2,810.1	2,850.0	2,856.7	2,803.4	2,750.0	2,696.7	2,643.4	الضفة الغربية
1,926.0	1,911.9	1,846.6	1,834.6	1,870.7	1,876.7	1,828.6	1,780.4	1,732.4	1,684.3	قطاع غزة
<b>سوق العمل</b>										
921.7	935.4	966.4	949.8	924.9	948.7	980.5	963.0	917.0	885.0	عدد العاملين (ألف شخص)
45.9	45.4	43.9	46.3	45.2	45.3	45.8	45.8	45.8	43.6	نسبة المشاركة (%)
32.4	30.2	24.8	29.6	29.2	27.7	26.9	25.9	26.9	23.4	معدّل البطالة (%)
19.1	18.3	13.6	18.9	20.3	17.9	18.2	17.3	17.7	18.6	- الضفة الغربية
53.7	49.1	43.0	46.9	44.2	43.9	41.7	41.0	43.9	32.6	- قطاع غزة
<b>الحسابات القومية (مليون دولار)</b>										
3,559.5	3,689.9	3,728.8	3,728.3	3,653.7	14,498.1	13,425.7	12,673.0	12,715.6	12,476.0	الناتج المحلي إجمالي
3,258.5	3,182.9	3,173.8	3,386.6	3,201.2	12,844.7	12,337.7	11,805.1	11,840.4	11,062.6	- الإنفاق الاستهلاكي الخاص
904.3	977.5	1,068.6	892.7	990.4	3,809.8	3,530.3	3,429.5	3,478.2	3,381.7	- الإنفاق الاستهلاكي الحكومي
837.3	876.7	894.9	879.6	776.0	3,305.6	2,827.0	2,677.4	2,415.0	2,707.3	- التكوين الرأسمالي الإجمالي
714.3	713	717.9	671.3	678.2	2,692.7	2,381.0	2,338.1	2,172.3	2,071.8	- الصادرات
2,141.5	2,072.3	2,104.5	2,090.5	1,974.6	8,066.7	7,626.7	7,537.6	7,208.9	6,804.0	- الواردات (-)
<b>الناتج المحلي للفرد (دولار)</b>										
781.5	815.4	828.6	834.2	823.3	3,254.6	3,080.1	2,973.1	3,051.7	3,064.8	بالأسعار الجارية
735.8	746.2	772.4	783.6	765.3	3,072.4	3,044.4	2,973.1	2,940.7	3,015.5	بالأسعار الثابتة (أسعار 2015)
<b>ميزان المدفوعات (مليون دولار)</b>										
(14,27.2)	(1,359.3)	(1,386.6)	(1,419.3)	(1,296.5)	(5,374.2)	(5,246.2)	(5,199.6)	(5,036.7)	(4,732.2)	الميزان التجاري
603.7	568.9	544.3	558.6	418.7	1,991.9	1,896.0	1,712.2	1,482.4	1,160.3	ميزان الدخل
450.2	348.3	538.7	417.0	386.7	1,818.6	1,408.6	1,421.4	1,405.3	1,188.5	ميزان التحويلات الجارية
(373.3)	(442.1)	(303.6)	(443.7)	(491.1)	(1,563.7)	(1,941.6)	(2,066.0)	(2,149.0)	(2,383.4)	ميزان الحساب الجاري
<b>أسعار الصرف والتضخم</b>										
3.573	3.461	3.512	3.559	3.594	3.603	3.840	3.884	3.577	3.611	سعر صرف الدولار مقابل الشيكل
5.037	4.881	4.953	5.019	5.073	5.083	5.418	5.483	5.046	5.093	سعر صرف الدينار مقابل الشيكل
0.26	(0.60)	0.43	(0.49)	(0.47)	0.21	(0.22)	1.43	1.73	1.72	معدّل التضخم (%) <sup>1</sup>
<b>المالية العامة (على الأساس النقدي، مليون دولار)</b>										
861.3	988.6	976.9	722.3	1,040.0	3,651.3	3,552.0	2,891.4	2,791.2	2,319.9	صافي الإيرادات المحلية (بما فيها المقاصة)
886.1	933.2	1,059.7	782.6	1,107.0	3,794.8	3,661.6	3,424.9	3,445.9	3,250.7	النفقات الجارية
59.4	46.6	113.4	53.0	55.0	257.9	216.5	176.4	160.9	168.4	النفقات التطويرية
(84.2)	8.8	(196.2)	(113.3)	(122.1)	(401.4)	(326.2)	(709.9)	(815.6)	(1,099.2)	فائض/عجز الموازنة الكلي (قبل المنح)
156.4	80.3	254.2	125.9	111.6	720.4	766.3	796.8	1,230.4	1,358.0	إجمالي المنح والمساعدات
72.2	89	58.0	12.5	(10.5)	319.0	440.1	86.9	414.8	258.7	فائض/عجز الموازنة الكلي (بعد المنح)
2367.6	2,448.8	2,523.2	2,526.0	2,492.7	2,523.2	2,483.8	2,537.2	2,216.8	2,376.2	الدين العام الحكومي
<b>القطاع المصرفي (مليون دولار)</b>										
15,808.3	15,916.7	15,850.2	15,461.0	15,348.1	15,850.2	14,196.4	12,602.3	11,815.4	11,190.7	موجودات/ مطلوبات المصارف
1,845.8	1,926.8	1,892.7	1,804.6	1,744.5	1,892.7	1,682.4	1,461.7	1,464.0	1,360.0	حقوق الملكية
11,993.1	12,002.3	11,982.5	11,526.8	11,379.5	11,982.5	10,604.6	9,654.6	8,934.5	8,303.7	ودائع الجمهور
8,260.0	8,175.4	8,026.0	7,761.9	7,528.9	8,026.0	6,871.9	5,824.7	4,895.1	4,480.1	التسهيلات الائتمانية

تغطي البيانات الأراضي الفلسطينية باستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عام 1967 (باستثناء بيانات البطالة والسكان).  
1 معدّل التضخم محسوب على أساس مقارنة متوسط الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في كل سنة (كل ربع) مع متوسطها في السنة (الربع) السابقة.

2 أرقام 2018 هي بيانات أولية عرضة للتنقيح والتعديل.

الأرقام بين الأقواس هي أرقام سالبة.

ملاحظة 1: بيانات السكان منتصف العام 2013-2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 2: تم تحديث بيانات منتصف العام 2017 المقدّرة استناداً إلى النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ملاحظة 3: أعداد العاملين للأعوام ما قبل 2017 تعتمد على التقديرات الخاصة بالتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007 وسيتم تحديثها وفقاً للنتائج النهائية للتعداد العام 2017.